الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٨ السنة: ٥٥ صفر ١٤٤٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
(رئيس التحرير)
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
(مدير التحرير)
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **باسل بن عايف الخالدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:

  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	رسالة الإمام محمد بن علي القرافي (ت٦٨٥هـ) في حكم الابتداء ببعض جُمل الدعاء في القرآن الكريم (دراسة وتحقيقا) د. محمد بن إبراهيم سيف	٩
٢)	الوقف والابتداء عند العلامة إبراهيم بن محمد المَرَنْدِي (ت: بعد٨٨٥هـ) في كتابه قرة عين القراء جمعًا ودراسةً "الحزب الأول من القرآن الكريم أنموذجًا" د. خليل بن محمد الطالب	٤٣
٣)	الاحتجاج للقراءات الفرْشيّة المتواترة برسم المصحف في كتاب: (الشافي في علل القراءات) لابن القَرَّاب (ت٤١٤هـ) "سورة البقرة وآل عمران ــ جمعًا ودراسة" الأستاذ محمد بن عبد الكريم بن بَيْغَام	٩٥
٤)	استدراكات ابن الفرَس على ابن عطية – جمعاً ودراسة د. حمدان بن لافي بن جابر العنزي	١٤٩
٥)	الاكتئاب بين المفسرين والنفسيين في ضوء القرآن الكريم: دراسة تحليلية نقدية د. عباس بن محمد باوزير	٢٠١
٦)	تحرير كتابة الحكم على الراوي أ. د. وائل بن فواز بن أحمد دخيل	٢٥٩
٧)	القِيَمُ الأسرية في السنة النبوية: بيانٌ وتأصيل أ. د. الصالح بن سعيد عومار	٣١٧
٨)	استراتيجيات إدارة الطلب على الماء وآثارها في ضوء السنة النبوية د. أسماء محمد أمين حسن بني عامر	٣٥٩
٩)	الكلام على حديث صلاة الليل مثنى مثنى" للإمام أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (المتوفى:٨٤٥هـ) تحقيقا ودراسة د. أحمد عيد أحمد العطفي	٤٠١

م	البحث	الصفحة
١٠)	الأحكام الفقهية المتعلقة بمهر السر ومهر العلن دراسة فقهية مقارنة وتطبيقات قضائية د. فهد بن صالح اللحيدان	٤٦١
١١)	روايات الإمام أحمد التي وصفها الحافظ ابن رجب بالغرابة في فتح الباري – جمعاً ودراسة في المذهب د. عادل بن عيد الخديدي	٥١٩
١٢)	منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية د. هاجد بن عبد الهادي العتيبي	٥٧٣
١٣)	الدلالة الأصولية من الأحاديث الشرعية المتعلقة باللَّعْن؛ دراسة تطبيقية على أحكام شعر المرأة د. هنادي بنت رشيد بن رشيد الصاعدي	٦٠٥
١٤)	زيادات "لُبّ الأُصول" لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) على "جمع الجوامع" (مبحث المُقدِّمات) جمعًا وتوثيقًا د. ثامر بن عبد الرحمن بن عمر نصيف	٦٥٥
١٥)	علاقة القواعد الفقهية الخمس الكبرى بأصول الفقه دراسة تأصيلية د. جعفر بن عبد الرحمن بن جميل قصاص	٦٩٣
١٦)	أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني د. بدر بن عبد الله محمد المطرودي	٧٤٥
١٧)	الجهود الدعوية لمركز تأهيل التائبين من تعاطي المخدرات معوقاتها وسبل تطويرها دراسة وصفية ميدانية د. عبد الحميد عبد الكريم منشد الضفيري	٧٩٩

تحرير كتابة الحكم على الراوي

Composing the Ruling on the Narrator

إعداد:

أ. د. وائل بن فواز بن أحمد دخيل

Dr. Wael bin Fawaaz bin Ahmad Dakheel

الأستاذ بقسم علوم الحديث بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية

البريد الإلكتروني: abodakheel@gmail.com

الاستقبال - Received: 2020/12/21، **القبول** - Accepted: 2020/02/24، **النشر** - Published: 2021/09/15،

رابط DOI: https://doi.org/10.36046/2323-055-198-006

المستخلص

يسهم البحث في بيان ما يحول بين الباحث وتحرير الحكم على الراوي، مفصلًا مجالات الحكم، وطريقة تحليل الترجمة علميًا، كما يبرز طرائق تحرير الحكم على الراوي، بالاستفادة من تطبيقات أهل العلم، بما يخدم علم الجرح والتعديل، بالإضافة إلى إبراز جهود المحدثين في الاختصار المنهجي الذي يساعد في تقليل الاقتباس، ويدفع إلى استخدام الأساليب المناسبة في الأبحاث المتنوعة، التي تظهر شخصية الباحث، وقدرته على توظيف المعلومات، لا مجرد النقل لها، وكان من نتائج البحث:

١) فضل أئمة الجرح والتعديل، إذ جمعوا أفضل المناهج وأكملها، وسبقوا غيرهم بأصول الاقتباس وطرائقه.

٢) عدم ضبط قواعد، وضوابط الجرح والتعديل من معوقات تحرير كتابة الحكم على الراوي.

٣) أهمية تحليل ترجمة الراوي، وفق ضوابط علمية.

٤) للأئمة طرائق في تلخيص عبارات الجرح والتعديل أشير إلى أبرزها في البحث.

٥) كتابة الحكم على الرواة لا تسير على منهجية واحدة، وإنما تخضع لنوع البحث المطروق.

٦) ترتيب الأبحاث في مدى التوسع في الحكم على الراوي، ابتداء بالتوسع: الدراسة المتخصصة في راوٍ معين، الدراسات التي عُنيت بدراسة رجال معينين، تحقيق كتب في الرجال، التخريج الموسع، تحقيق الكتب، التخريج المتوسط، التخريج المختصر.

الكلمات المفتاحية: الحكم على الراوي، تحرير الحكم، الجرح والتعديل، كتابة الحكم، الحكم على الرواة

Abstract

The research contributes to clarifying the factors that may prevent the researcher from composing a ruling on the narrator, detailing the areas of ruling and the method of scientifically analyzing a biography. It also highlights the methods composing a ruling on the narrator, by making use of the applications of the scholars, in a way that serves the science of Al-Jarh (criticism) and At-Ta‘deel (praising), in addition to highlighting the efforts of the scholars in the methodological abbreviation which helps in reducing verbatim quotation, and pushes to use appropriate methods in various researches, which show the personality of the researcher and his ability to use information, not just transfering it, and the findings of the research include:

1) The virtues of the imams of al-Jarh and al-Ta'deel, as they compiled the best and most complete curricula, and they preceded others on the principles of quotation and its methods.
2) Failure to master the rules and regulations for Al-Jarh wa At-Ta‘deel is one of the obstacles to passing a ruling on the narrator.
3) The importance of analyzing the narrator's biography, according to scientific guidelines.
4) The imams have methods of summarizing the expressions of Al-Jarh and At-Ta‘deel, the most prominent of which have been referred to in the research.
5) Writing ruling on narrators is not based on a single methodology, but rather is subject to the type of research covered.
6) The order of research on the extent of expansion in judging the narrator, starting with expansion: the specialized study on a specific narrator, studies that dealt with the study of specific narrators, the investigation of books on narrators, the extended verification [of hadith], the investigation of books, the intermediate verification, the short verification.

Key words:

ruling the narrator, composing the ruling, Al-Jarh and At-Ta‘deel, writing the ruling, ruling on the narrators

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد..

فلما كان علم الجرح والتعديل ميزةً لهذه الأمة؛ حفظ الله به نصوصها، وشَرَّف به أهلها؛ قام أهل العلم من المُحَدِّثين بإيضاح أحوال الرواة عدالة، وضبطًا، وميزوا مروياتهم صحة وضعفًا، ولولاه لما كان للمشتغلين بالسنة النبوية فضل على غيرهم، فعليه يُتْكَأ، وإليه يستند.

قال الإمام عبدالله بن المبارك ç: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"(١).

وقال الإمام الشوكاني ç: "الجرح والتعديل للرواة والمصنفين والشهود استدل على جواز ذلك؛ بل على وجوبه بالإجماع، ... فإنه مازال سلف هذه الأمة، وخلفها يجرحون من يستحق الجرح من رواة الشريعة .... ويعدلون من يستحق التعديل، ولولا هذا لتلاعب أعداء الله ورسوله بالسنة المطهرة، ولكثر الكذابون، واختلط بالمنكر، ولم يتبين ما هو صحيح مما هو باطل، وما هو ثابت مما هو موضوع، وما هو قوي مما هو ضعيف"(٢).

وهذا الشرف لا يُحَصَّل بالدَّعة، والركون، بل يحتاج إلى بذل، واجتهاد، وسعة اطلاع.

قال الشيخ عبدالرحمن المُعَلِّمي ç: "ليس نقْد الرُّواة بالأمر الهيِّن؛ فإنَّ الناقد لا بدَّ أن يكون واسعَ الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال السابقين وطُرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكَذِب، والموقعة في الخطأ، ثم يحتاج إلى أن يعرفَ أحوال الراوي متى وُلِد؟ وبأيِّ بلد؟ وكيف هو في الدِّين والأمانة، والعقل والمروءة؟ ومع مَن سَمِع؟ وكيف كتابُه؟، ثم يعرِف أحوالَ الشيوخ الذين يُحدِّث عنهم، وبلدانَهم، ووفياتِهم، وأوقاتَ تحديثهم، وعاداتَهم في الحديث، ثم يعرف مروياتِ الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبر بها، إلى غير ذلك مما يطول شرْحُه، ويكون مع ذلك متيقظًا مرهف الفَهْم، دقيق الفِطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزُّه

(١) مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، " مقدمة صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. (ط١، دار إحياء الكتب العربية، توزيع دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٢هـ)، ١: ١٥.

(٢) محمد بن علي الشوكاني، "رفع الريبة عما يجوز وما لا يجود من الغيبة" ضمن مجموعة رسائل للشوكاني. (مطبعة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مركز شؤون الدعوة، ١٤١٠هـ)، ٣٨.

الغضب، ولا يستخِفُّه بادر ظنّ، حتى يستوفيَ النظر، ويبلغ المقرّ، ثم يحسن التطبيق في حُكمه، فلا يجاوز ولا يقصِّر، وهذه مرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغْها إلّا الأفذاذ"[(١)].

وقد بذل أئمة الجرح والتعديل جهودًا كبيرة في أحكامهم على الرواة، يتكلمون فيهم؛ صيانة للسُّنَّة عن الوهم، والخطأ، والكذب، وجاءت النصوص الكثيرة في هذا الباب، سجلها أصحابها أو تلاميذهم في كتب، واضطلع المتأخرون من الأئمة إلى جمع هذه الأقوال، وتدوينها في مصنفات خاصة جامعة؛ تسهيلًا للناظرين للوقوف عليها.

وبعد هذا التدوين العظيم احتاج الدارسون للسَّنُّة وعلومها أن ينقلوا كلام الأئمة في الرواة، كل بحسب حاجته، فملتزم بنقل النص كما هو، وراوٍ بالمعنى وما يفيد، ومجمل تارة، وموجز أخرى.

ولا شك أن لكل مأخذه، ومنهجه المعتبر، إلا أن كثيرًا من الباحثين لم يسلم من نقد، فناقل النص يقال له: أطلت بما لا طائل تحته، والراوي بالمعنى يقال له: أخللت به، والمُجْمِل يقال: لو فصَّلت، وهكذا.

وهذا الإشكال وقفت عليه أثناء دراستي على مشايخي – رحم الله الأموات، وحفظ الله الأحياء–، وعند إعداد رسالتي الماجستير والدكتوراه، ثم لما أشرفت على طلاب المرحلتين زادت الحاجة إلى وضع خِطَّة أو منهجٍ يُسَهِّل على الباحثين في هذا العلم الشريف تحرير كتابة الحكم على الراوي، بما يمكن أن يكون نافعًا غير مُخِلٍّ، ودون تطويل مُمِلٍّ، وزاد من أهمية الموضوع تحديد نسبة الاقتباس على طلاب الدراسات العليا في الجامعات؛ لِتُجاز أبحاثهم، بالإضافة إلى أن النشر في المجلات المصنفة عالميًا، يتطلب تقليل النصوص المنقولة؛ فسألني بعض الإخوة تقريب ذلك للباحثين في علم الحديث، فاستعنت بالله في كتابة بحث، يستقي من طرائق أهل العلم والباحثين صنيعهم، ويقدم حلولًا مقترحة لإشكالات تطرأ على المعنيين بفن الجرح والتعديل، راجيًا من الله أن يتقبله بقبول حسن، وأن يرزق كاتبه وقارئه المغفرة والرضوان، وسميته: **تحرير كتابة الحكم على الراوي**.

---

(١) مقدمة تحقيق الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "الجرح والتعديل". تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. (بيروت: دار الكتب العلمية، مصور من طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن– الهند، عام١٣٩٦هـ،١٣٧١هـ)، ١: ٢–٣.

أ - أهمية البحث:

الإسهام في إيجاد حلولٍ للباحثين في السُّنَّة وعلومها عن كيفية كتابة الحكم على الرواة على اختلاف أبحاثهم، وأغراضهم.

ب - مشكلة البحث:

وجود إشكالات عند بعض الباحثين في نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل من حيث التطويل والاختصار، وطريقة الكتابة، وعدم مراعاة نوعية الأبحاث والدراسات المقدمة في ذلك.

ج - أهداف البحث:

١) وضع منهجية لكتابة الحكم على الراوي في الأبحاث المتنوعة.
٢) اقتصار الأبحاث العلمية على المفيد في الرواة دون الحشو، والاختصار المُخِلّ.
٣) صياغة المسائل بأسلوب الباحثين دون إغراق في النقل الحرفي.

د - أسئلة البحث:

١) هل كتابة الحكم على الرواة تسير على منهجية واحدة؟
٢) ما الفرق بين كتابة الحكم على الرواة في أبحاث الجرح والتعديل وغيرها؟
٣) ما الأمور التي تتطلب التوسع في نقل الأقوال بنصوصها، وتلك التي يتطلب فيها الاختصار؟

هـ - الدراسات السابقة:

كَتب العلماء قديمًا وحديثًا في الجرح والتعديل، تأصيلًا وتطبيقًا، غير أني لم أقف على من تطرق لكيفية كتابة تحرير الحكم على الراوي جرحًا وتعديلًا بصورة تشمل طرائق التأليف في كتب السنة وعلومها، وأما الأبحاث التي تحدثت عن الحكم على الرواة فمنها:

١) ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، للشيخ د. عبد العزيز آل عبد اللطيف -رحمه الله-، وقد طبع كتاب الضوابط أولًا لوحده، ثم ألف الشيخ الدراسة التحليلية لترجمة إسرائيل، فألحقت بالكتاب.

وقصد الشيخ فيه رسم الضوابط التي سار عليها العلماء، وقام بتطبيق ذلك في الدراسة المذكورة، وقَسَّم أقوال أئمة الجرح والتعديل في إسرائيل على الأئمة: المتشددين، والمعتدلين، والمتساهلين، ومن لم تدرس مناهجهم في الجرح والتعديل؛ إلى حين إعداد الدراسة.

ولأنها دراسة متخصصة –كما سيأتي في البحث– فقد أورد جميع النصوص الواردة في إسرائيل تفصيلًا، قاصدًا الاستيعاب، وهذا نوع من طرائق تحرير الحكم على الراوي، بَيَّنَه الشيخ تطبيقًا.

٢) تحرير قواعد الجرح والتعديل، وكيفية البحث عن أحوال الرواة، مع تدريبات عملية تعين الطالب على ممارسة هذا الفن، تأليف: عمرو عبدالمنعم سليم.

وعُني الكتاب بذكر القواعد، وتطبيقات عليها؛ للخلوص بحكم، وتحدث فيه عن تحرير حال الراوي جرحًا وتعديلًا من حيث إن الرواة على أنواع أربعة: ثقات مجمع عليهم، أو ضعفاء كذلك، أو مستورين لم تتحقق أهليتهم، أو مختلف فيهم، مع أمثلة على ذلك، وهو كتاب جيد نافع، ولم يسلط الضوء على تحرير الكتابة في الحكم على الراوي جرحًا وتعديلًا، وكيف يتم ذلك؟، وكيف يصاغ؟

وهناك كتب أخرى تحدثت عن قواعد الجرح والتعديل عن إمام معين، أو نظم لقواعد الجرح والتعديل مما ليس مقصودًا ابتداء في هذا البحث

و - خطة البحث:

شمل مقدمةً، وتمهيدًا، ومبحثين، فالخاتمة، وفيها أهم النتائج، ثم ثبت المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

المقدمة شملت: (أهمية البحث، وأهدافه، وأسئلته، والدراسات السابقة، ومنهجه).

فالتمهيد، فيه مطلبان:

المطلب الأول: أمور تحول بين الباحث والتحرير.

المطلب الثاني: مجالات استخدام الحكم على الراوي جرحًا وتعديلًا.

والمبحثان هما:

المبحث الأول: تحليل ترجمة الراوي، وفيه مطالب:

المطلب الأول: جمع المعلومات وأقوال أئمة الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: منهجية ترتيب أقوال أئمة الجرح والتعديل.
المطلب الثالث: تلخيص عبارات الجرح والتعديل.
المطلب الرابع: الترجيح والتعليل والتوجيه.
المبحث الثاني: تحرير الحكم على الراوي بحسب مجالات البحث، وفيه مطالب:
المطلب الأول: تحرير الحكم على الراوي في الدراسة المتخصصة به.
المطلب الثاني: تحرير الحكم على الراوي في تحقيق الكتب.
المطلب الثالث: تحرير الحكم على الراوي في تخريج الأحاديث والآثار.
ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج.
فثبت المصادر والمراجع.
ثم فهرس الموضوعات.

ز - منهج البحث:

١) استقراء طرائق المصنفين في الجرح والتعديل وبخاصة المتأخرين، والجامعين لأقوال غيرهم.
٢) استقراء جملة من الأبحاث المتعلقة بالسُّنَّة باختلاف أنواعها.
٣) تحديد ما تقوم عليه ترجمة الرواة.
٤) التعقيد العلمي بالاستفادة مما كتبه العلماء في ذلك.
٥) التمثيل لكل عُنوان من خلال تطبيقات الأئمة.
٦) تصنيف أبحاث السنة وعلومها على أنواع بحسب حاجتها للحكم على الرواة.

التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أمور تحول بين الباحث والتحرير

ويقصد بها: ما يعوق الباحث من كتابة تحرير الحكم على الراوي.

ولا شك أن عدم ضبط قواعد، وضوابط الجرح والتعديل من المعوقات، وكذا الجهل بهذا العلم وطرائق أهله إلا أن تسليط الضوء هنا على ما يحول دون تحرير الكتابة العلمية – وإن كان بعضها من الضوابط – مفيد لطلاب العلم والباحثين.

وأبرز هذه الأمور:

١. عدم تعيين الراوي على سبيل الدقة.

يرد الراوي في الأسانيد على صور شتى، منها: ما يكون مصرحًا باسمه واسم أبيه، أو بما يشتهر به فلا يتردد في معرفة عينه، لكنه ربما جاء مُهمَلا، أو كان من المتفق والمفترق ونحو ذلك، بما لا يحدده، فيلتبس بغيره، وقد يكون أحدهم ثقة والآخر ضعيفًا، مما يوقع مشكلة في الحكم على الحديث، فبالرجوع إلى الشيوخ والتلاميذ، والتوسع في التخريج، بالإضافة إلى القواعد التي ذكرها أهل العلم خير معين في تعيين الراوي[(١)].

أمثلة:

١. قال ابن حجر: "ومن عادة البخاري إذا أطلق الرواية عن علي إنما يقصد به: علي بن المديني"[(٢)].
٢. قال الخطيب البغدادي: " وكان حماد بن سلمة، وهشيم بن بشير، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرزاق بن همام، ويزيد بن هارون، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، وعمرو بن عون، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، ومحمد بن

(١) ولـ أ.د. محمد بن تركي التركي بحث بعنوان: وسائل تمييز المهملين، مطبوع مع بحث تمييز المهملين من السفيانين، يحسن الرجوع إليه.

(٢) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، (بيروت: دار المعرفة)، ٤: ٤٣٨.

أيوب بن يحيى بن الضريس؛ يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه: أخبرنا ولا يكادون يقولون حدثنا"[(١)]. فإذا جاء من أهمل منهم بعبارة: أخبرنا فهي قرينة تُعَرِّف به.

٢. عدم استيعاب ما قيل في الراوي.

إن الاطلاع الواسع من الباحث على أقوال أئمة الجرح والتعديل يساعده في تحرير الحكم على الراوي، كما أن عدم الاستقصاء يؤدي إلى حكم غير دقيق عليه، وأحيانًا يؤدي إلى حكم مغاير لما يستحقه، بالإضافة إلى أنه يُفَوِّت أحكامًا مخصوصة قد تكون فيصلًا في الرواة.

أمثلة:

- عمرو بن عبدالله السَّيباني الحَضرمي، قال عنه الحافظ ابن حجر: "مقبول"[(٢)]. وقد أُورد في (التهذيب)[(٣)] توثيق ابن حبان[(٤)]، والعجلي[(٥)]، ولم يعتمد على قولهما، وحكم بعض المعاصرين بتجهيله.

وبعد البحث وجد أن يعقوب بن سفيان الفسوي قال عنه: "شامي ثقة"[(٦)]؛ فصح

(١) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: د. محمود الطحان. (الرياض: مكتبة المعارف)، ٢: ٥٠.

(٢) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب". تحقيق محمد عوامة. (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ). (ص:٤٢٤).

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب". باعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٢هـ)، ٣: ٢٨٧.

(٤) أبو حاتم محمد ابن حبان البُستي، "الثقات". طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. (ط١، دار الفكر مصورة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند، ١٣٩٣هـ)، ٥: ١٧٩.

(٥) أبو الحسن أحمد بن عبدالله العجلى، "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم". تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ١٧٨.

(٦) أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، "المعرفة والتاريخ". تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. (ط١، المدينة المنوّرة: مكتبة الدار، ١٤١٠هـ)، ٢: ٤٣٧.

توثيقه.

- الحارث بن مسلم الرازي المقري، واكتفى الحافظ الذهبي في ترجمته بنقل قول السليماني[١]: "فيه نظر"[٢]، وتبعه الحافظ ابن حجر[٣].

وبعد البحث نجد أن ابن أبي حاتم ترجم له، وقال: سمعت أبي يقول: "الحارث بن مسلم عابد شيخ ثقة صدوق، رأيته، وصليت خلفه". وقال: سئل أبو زرعة عنه فقال: "صدوق لا بأس به، كان رجلًا صالحًا"[٤].

وقال أبو يعلى الخليلي: "كبير، سمع زياد بن ميمون، والثوري، وبحر بن كنيز السقا، ولبحر نسخة يرويها حارث، وهو ثقة، إلا فيما يرويه عن الضعفاء كزياد بن ميمون والحمل فيه على زياد؛ لأنه يروي عن أنس المناكير التي لا يتابع عليها"[٥].

والأرجح أنه صدوق.

- عمار بن عبدالجبار المروزي أبو الحسن[٦].نقل الذهبي قول السليماني: "فيه نظر"[٧]،

---

(١) الإمام الحافظ المعمر، محدث ما وراء النهر، أبو الفضل، أحمد بن علي بن عمرو السليماني البيكندي البخاري، توفي سنة أربع وأربعمائة من الهجرة. يُنظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٧: ٢٠٠-٢٠١؛ وشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)". تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. (ط٤، دار البشائر، ١٤١٠هـ)، ص: ٢١١.

(٢) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد البجاوي. (بيروت: دار المعرفة)، ١: ٤٤٣.

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "لسان الميزان". تحقيق: الشيخ عبدالفتاح أبو غدة. (ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٣٢هـ)، ٢: ٥٣٠.

(٤) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٨٨.

(٥) أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث". تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ٢: ٦٦٤.

(٦) أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير". (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، بمراقبة: محمد عبد المعيد خان)، ٧: ٣٠؛ ابن حبان، "الثقات"، ٨: ٥١٨.

(٧) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٣: ١٦٥؛ وابن حجر العسقلاني، "لسان الميزان"، ٤: ٢٧٢.

وزاد ابن حجر[١] ذكر ابن حبان له في (الثقات)[٢].

وبالبحث، وجد أن أبا زرعة قال: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم عنه: "صدوق"،[٣]، والأرجح أنه صدوق[٤]؛ كما رأى أبو زرعة وأبو حاتم.

٣. الاعتماد في النقل على غير الأصول، والاكتفاء بالنقل بواسطة.

إن العلماء –رحمهم الله– ربما نقلوا أقوال بعض أئمة الجرح والتعديل بالمعنى، تارة لاعتمادهم على حفظهم، أو نقلوا ذلك بواسطة، أو من نسخة فيها شيء من الخلل، أو من إبرازة أخرى، وقد يكون المراد من النقل ذكر المعنى العام، لا حقيقته، كنقل التوثيق فيمن قيل فيه: صدوق مثلًا، لأنه داخل في جملة التوثيق.

فيأتي بعض الباحثين فيقتصر في نقله على الكتب المتأخرة، كـ: (ميزان الاعتدال)، و(تهذيب التهذيب)، و(تعجيل المنفعة) مثلًا **فيما هو موجود نصه** في كتاب مؤلفه كابن عدي، أو راويه عنه: كعبدالله بن أحمد عن أبيه؛ أو من رواه عنه بالإسناد كالعقيلي بإسناده إلى البخاري، وهذا يفوت جملة من الفوائد، وبخاصة إذا كان في النقل تصرف مؤثر.

أمثلة:

- شهر بن حوشب، قال الذهبي: "وقال أبو حاتم" ليس بدون أبي الزبير"[٥]. وإنما قال أبو حاتم: " "شهر بن حوشب أحب إليَّ من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٦: ٤٦.

(٢) ابن حبان، "الثقات"، ٨: ٥١٨.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٣٩٣.

(٤) وقد فات الحافظان الكبيران الذهبي وابن حجر –رحمهما الله– كلام أبي حاتم وأبي زرعة، ولذا لم ينقلا إلا كلام السليماني، وزاد ابن حجر توثيق ابن حبان.

(٥) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. (ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن ١٤١٣هـ)، ١: ٤٩١؛ وأورد هذا المثال د. عبدالعزيز آل عبداللطيف في "ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي". (الرياض: مكتبة العبيكان)، (ص: ٤١).

حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه"[١]، والفرق واضح بين العبارتين، فمن يعتمد على الأول يقع في القصور.

- بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي، قال الذهبي: " صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في (الضعفاء)، وعمدته أن البخاري قال: تركناه، كذا نقل فوهم على البخاري، إنما قال البخاري: تركناه حيًّا سنة اثنتي عشرة ومائتين. وقد روى عنه في صحيحه بواسطة، وفي غير الصحيح شفاهًا "[٢]. وفي (التاريخ الكبير) زيادة: "قال أبو عبدالله ومات بعدنا"[٣].

ولم أجد ذكره في طبعات كتاب (المجروحين)، وقد قال ابن حبان في (الثقات): " وكان متقنًا، وبعض سماعه عن أبيه مناولة"[٤]، وقد نبه إلى هذا ابن حجر بعد نقله فقال: " ثم غفل غفلة شديدة فذكره في (الضعفاء)، وروى عن البخاري أنه قال: "تركناه" وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف، ... فسقط من نسخة ابن حبان لفظة: (حيّاً) فتغير المعنى"[٥].

- إبراهيم بن بديل بن ورقاء الخزاعي، قال الذهبي: " مصري، عن الزهري، ضعفه ابن معين، مقل"، قال ابن حجر مستدركًا: " ولم يضعفه ابن معين إلا في الزهري فقط"[٦]. وقد يكون هذا بسبب اختصار العبارة من قبل الذهبي، فيمكن أن تحمل على، "عن الزهري ضعفه ابن معين"، وتكون كلمة: "مُقِلّ"، استئنافًا منه.

٤. فهم اصطلاحات العلماء على غير المراد منها، أو وضعها في مرتبة مختلفة.

أمثلة:

- قال ابن أبي خيثمة: قلت ليحيى -يعني ابن معين-: إنك تقول: فلان ليس به بأس،

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ٣٨٣.

(٢) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١: ٣١٨؛ وأورد هذا المثال د. عبدالعزيز آل عبداللطيف في ضوابط الجرح والتعديل (ص: ٤١)، ونبه على أنه لم يقف على الراوي في المجروحين لابن حبان.

(٣) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٢: ٧٦. وهي زيادة من نسخة كما بين المحقق.

(٤) ابن حبان، "الثقات"، ٨: ١٤١.

(٥) ابن حجر العسقلاني، "هُدى الساري مع الفتح"، ١: ٣٩٣.

(٦) ابن حجر العسقلاني، "لسان الميزان"، ١: ٣٧.

وفلان ضعيف، قال: "إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه"[(١)].

- قال البخاري: "كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه "[(٢)].

٥. عدم ثبوت كلام الإمام في الراوي، أو جاء الطعن في الراوي من غير معتبر.

أمثلة:

- إبراهيم ابن سويد النخعي، قال ابن حجر: "ثقة، لم يثبت أن النسائي ضعفه"[(٣)].

٦. أحمد بن المُفَضَّل الحَفرِيُّ، قال ابن حجر: "صدوق شيعيّ في حِفْظه شيءٌ" ولم يضعفه سوى الأزدي حيث قال: " منكر الحديث"، والأزدي متكلم فيه، نقل الذهبي تضعيف الأزدي في الحارث بن أبي أسامة ثم قال: "هذه مجازفة، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه"[(٤)].

٧. الغفلة عن طبقات الرواة عن الأئمة.

(١) أبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة، "التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث". تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ)، ٣: ١٩٢.

(٢) نقله عنه ابن القطان في غير ما موضع، ونسبه إلى التاريخ الأوسط، ولم أقف عليه في مطبوعاته، ويبدو أنه من عصر قديم لم يوقف على هذا النص فيه، ومن ينقله كالذهبي ينسبه إلى ابن القطان، قال ابن حجر– معلقًا– على كلام الذهبي: "وهذا القول مروي بإسناد صحيح، عن عبدالسلام بن أحمد الخفاف، عن البخاري". والخفاف راوية التاريخ الأوسط عن البخاري. يُنظر: أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي. "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ)، ٢: ٢٦٤، ٣: ٩٣، ٣: ٣٧٧، ٤: ٢١٣، ٥: ١٤٤، ١٤٩؛ والذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١: ٦؛ وابن حجر، "لسان الميزان"، ١: ٢٢٠.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٩٠).

(٤) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٣: ٣٨٩، ولا يرد كلام الأزدي مطلقًا كما صنع الذهبي نفسه، ولكن لذلك أحوال، تنظر دراسة: السوالمة، أ.د عبدالله بن مرحول، "الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل". مجلة جامعة الملك سعود، (٢) ٤، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ١٤١٢/١٩٩٢م: ٤٢٩-٤٧٦.

أمثلة:

- عاصم بن علي بن عاصم الواسطي، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق ربما وهم"، فيقتصر بعض الباحثين على هذا، لكن الحافظ في جزء حديث (لا تسبوا أصحابي) ذكره في الحفاظ من أصحاب شعبة[١]، وقد سبقه الذهبي بقوله: "حافظ صدوق من أصحاب شعبة"، ورأى أ.د. محمد التركي أنه من الطبقة التاسعة أو العاشرة من أصحاب شعبة[٢].
- عبدالله بن الأجلح الكندي، قال الحافظ ابن حجر: "صدوق"، فيقتصر بعض الباحثين على هذا، وقد ذُكر له ست روايات عن الأعمش كلها معلولة[٣].

فليتنبه الباحث إلى مسألة طبقة الراوي في شيخه، فإن هذا قد يقوي أمره فيه، أو يضعفه، مع بقائه على أصل حاله.

٨. الاستعجال في الحكم على رواة صاحبي الصحيح قبل النظر في كيفية إخراجهما له.

لا شك أن رواة الصحيحين اكتسبوا – في الجملة – التوثيق الضمني، فنجد بعض الباحثين قليلي الخبرة عندما ينقلون حكمًا على راوٍ مقتصرين على كلام الحافظ ابن حجر مثلًا، ولا يتفطنون أنه من رواة الصحيحين أو أحدهما، وفي ظاهر الحكم تنزيل لمرتبته، والمعروف عنهما –رحمهما الله– الانتقاء، وأسوأ من هذا أن يقول عن الحديث مثلًا: أخرجه البخاري، وفيه فلان: مقبول، أو يحكم على الإسناد بالضعف!

فالواجب أن يشير إلى وجه إخراج صاحبي الصحيح للراوي، وإن كان الكلام عما في الصحيح، فإما أنه يكتفي بالتصحيح منهما، أو يشمر عن ساعد الجد، ويظهر وجه إخراجهما له إن كان من أهل العناية بعلم علل الحديث، وهذا هو صنيع الأئمة:

---

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "جزء في طرق حديث " لا تسبوا أصحابي"". تحقيق: مشهور حسن سلمان. (ط١، الأردن: دار عمار، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، (ص: ٥٧).

(٢) أ.د محمد بن تركي التركي، "معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج". (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٠هـ)، (ص: ٨٥-٨٦).

(٣) ينظر: د. عبدالسلام أبو سمحة، "معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش". (ط١، دار النوادر، ١٤٣٣هـ)، (ص: ٣٩٢).

أمثلة:

- سنان بن ربيعة الباهلي البصري أبو ربيعة، قال ابن حجر: "صدوق فيه لين؛ أخرج له البخاري مقرونًا "[(١)].
- أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي بالمروزي، قال ابن حجر: "صدوق حافظ له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة"[(٢)].

٩. إهمال مراجعة أحكام العلماء على حديث الراوي في الكتب وبخاصة في كتب: العلل، والجرح والتعديل.

إن مما يقع فيه بعضهم الاقتصار على درجة الراوي بصورة عامة، ثم العجلة في الحكم على الحديث، دون النظر إلى ما انتقده الأئمة، أو صححوه من حديث الراوي، فقد يكون الراوي من الثقات الأثبات، غير أنه أخذت عليه أحاديث معينة، أو بالعكس، فيكون متكلمًا فيه إلا أنه ضبط أحاديث لأسباب متعددة يعرفها أهل الفن.

أمثلة:

- قتيبة بن سعيد إمام أخرج له أصحاب الكتب الستة، قال البخاري: " قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني" قال: البخاري: "وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ"[(٣)].
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق أقل شأنًا من سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وقد وصل حديث: " لا نكاح إلا بولي" وأرسلاها، قال أبو عيسى الترمذي: "

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٢٥٦).

(٢) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٨٠).

(٣) أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ)، (ص: ١١٩-١٢١)، وهو حديث أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك "إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر؛ فيصليهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا، ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء، فصلاها مع المغرب".

وحديث أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ عندي أصح، والله أعلم، وإن كان سفيان وشعبة لا يذكران فيه عن أبي موسى، قد دل في حديث شعبة أن سماعهما جميعًا في وقت واحد، وهؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى سمعوا منه في أوقات مختلفة. إن يونس بن أبي إسحاق قد روى هذا عن أبيه، وقد أدرك يونس بعض مشايخ أبي إسحاق، وهو قديم السماع، وإسرائيل أقدم سماعًا من أبي عوانة، وشريك وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري"[(١)].

١٠. عدم تمييز الرأي المتأخر لإمام الجرح والتعديل، أو وجه الجمع بين أقواله التي ظاهرها التعارض، أو الترجيح بينها.

والأول يعرف بالتنصيص عليه، أو إذا عُلم أن كتابًا سبق كتابًا مثلًا، ولعل مما يغفل عنه اعتماد رأي الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب) دون النظر لبقية أقواله في كتبه الأخرى، لمعرفة حيثيات أحكامه الأخرى، وهذا كثير في الرسائل العلمية، ومن الأهمية بمكان معرفة ترتيب كتب الحافظ ابن حجر ما أمكن[(٢)].

أمثلة:

- المسيب بن واضح بن سرحان السلمي أبو محمد، قال الحافظ ابن حجر في (الهُدى): "ضعيف"[(٣)]، وقال في (الدراية): "صدوق كثير الخطأ"[(٤)]، وقال في (الفتح): "ضعيف"[(٥)]، وقال في (الإصابة): "فيه مقال"[(١)]، والأرجح عنه: "فيه

(١) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، "العلل الكبير". رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. (ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ)، (ص: ١٥٦).

(٢) ولـ أ.د. عمر بن إبراهيم سيف؛ بيان جيد في ترتيبها في رسالته للماجستير بعنوان: "الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم (من حرف الميم إلى حرف الياء)". (رسالة ماجستير، في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة)، (ص: ٤٧-٦١). وقد أفدت من بحثه في الأمثلة، ونَقْل نص ابن حجر مع تلميذه البوصيري.

(٣) ابن حجر، "هُدى الساري مع الفتح"، ١: ٣٦٢.

(٤) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية". تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني. (بيروت: دار المعرفة)، ١: ٢٥.

(٥) ابن حجر، "فتح الباري"، ٦: ٧٧.

مقال" لأنه آخر أقواله المذكورة[٢].

- يحيى بن سعيد العطار، قال ابن حجر في (التقريب): "ضعيف". وقال في (الفتح): "ضعيف جدًا"، والظاهر أن الأرجح عنه أنه ضعيف عنده، وإنما قال هذا في (الفتح) مع أنه آخر قوليه؛ لأنه راعى الحيثية فقد أورد له حديثًا شديد النكارة[٣].

وهذه القضية نص الحافظ ابن حجر على أنه يفعلها.

قال البوصيري – وهو تلميذ لابن حجر- عقب حديث أورده في (إتحاف الخيرة المهرة)-: " قال الحافظ أبو الفضل العسقلاني - ومن خطه نقلت-: عمير بن إسحاق ضعيف، وذكره ابن حبان في (الثقات)، لكن في هذا السياق لما رواه الثقات في هذه القصة مخالفة كثيرة، فهو شاذ أو منكر.

قلت: عمير بن إسحاق مولى بني هاشم، اختلف فيه كلام ابن معين، فقال مرة: لا يساوي شيئا. وقال الدارمي: قلت لابن معين: كيف حديثه؟ قال: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكر الساجي أن مالكًا سئل عنه فقال: قد روى عنه رجل لا أقدر أن أقول فيه شيئًا. وقال أبو حاتم والنسائي: لا نعلم روى عنه غير ابن عون. وذكره العقيلي في (الضعفاء)؟ لأنه لم يرو عنه غير واحد، وباقي رجال الإسناد ثقات".

وقد اطلع شيخه الحافظ ابن حجر على كلامه في الكتاب، وعلق على النسخة بقلمه: "يا أخي هذا كلامي بنصه في (تهذيب التهذيب) تأخذه منيّ فترد به عليّ، أما تعرف أن الجرح مقدم على التعديل، لاسيما إن بُيِّن السبب، وأي سبب أبين من المخالفة؟، أما تعرف أن الحيثية مرعية، وأن المراد بإطلاق الضعف عليه هنا ما أتى به من الشذوذ، فإنا لله، وإنا إليه راجعون"[٤]. وقد قال الحافظ عن عمير بن إسحاق في (التقريب): "مقبول"[١].

---

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. (ط١، ١٤٢٩هـ)، ١٠: ٧٧.

(٢) مستفاد من الرسالة المذكورة ص ٤٣٦ وما بعدها.

(٣) تنظر الرسالة السابقة ص ٥٥٧.

(٤) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري، "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة". تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم. (ط١، الرياض: دار الوطن

- عثمان بن عُمَيْر البَجلي، اختلف قول ابن معين فيه: فرواية الدوري: "ليس حديثه بشيء"(٢)، ورواية ابن الجنيد: "ليس بذاك" وفي موضع آخر: " ليس بذاك، كأنه ضعفه"(٣)، وفي رواية ابن الدورقي: " ليس بذاك"(٤)، أما رواية الدارمي عنه: "ليس به بأس"(٥)، والأرجح رواية الجماعة في تضعيفه، وبخاصة أن الدوري من أثبتهم عنه.

١١. القصور في تحليل ترجمة الراوي

فالنظر إلى الترجمة بسطحية تجعل الأحكام غير محررة، وربما ظُن ما هو متوافق مخالفًا، والعكس، وسيأتي في المبحث الأول كيفية تحليل الترجمة.

١٢. إغفال وجه الترجيح.

وهذا وإن كان من جنس التحليل، إلا أن التنبيه عليه مهم، فظهور شخصية الباحث بالقدرة على الجمع بين الأقوال، واستخدام أدوات الترجيح، والخلوص بنتيجة، يعزز من قيمة بحثه.

١٣. العجلة باعتماد رأي المحققين من المعاصرين.

إن الإفادة من الجهود المبذولة أمر محمود، مع نسبة الفضل إلى أهله، غير أن الاتكاء على ما ذكره محققو الكتب دون العناية بالتحرير، وبخاصة فيما يخص الأحكام على الرواة، أو النقول؛ يعزز الخطأ، ويظن المطالع أنه أمر توارد عليه الباحثون، وما هو إلا التقليد.

للنشر، ١٤٢٠هـ)، ٥: ٨٠، مع الحاشية، وهو مثال يصلح لما تقدم في: إهمام مراجعة أحكام العلماء على حديث الراوي في الكتب.

(١) ابن حجر، "التقريب"، (ص: ٤١٠).

(٢) يحيى بن معين بن عون ابن معين البغدادي، "تاريخ الدوري عن ابن معين، (التاريخ لابن معين رواية الدوري)". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ)، ٣: ٤٥٨.

(٣) أبو زكريا يحيى ابن معين، "سؤالات ابن الجنيد". تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ)، (ص:٤٠٢، ٤٨١).

(٤) أبو أحمد ابن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وعبدالفتاح أبو سنة. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ٦: ٢٨٥.

(٥) يحيى بن معين بن عون البغدادي، "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (دمشق: دار المأمون للتراث)، (ص:١٥٨).

المطلب الثاني: مجالات استخدام الحكم على الراوي جرحًا وتعديلًا.

من المعلوم أن وجود الإسناد، أو ذِكر الرواة في علم الحديث يقتضي وجود الحاجة إلى الحكم على الراوي جرحًا أو تعديلًا، ويمكن تصنيف مجالات الحكم على الراوي إلى ثلاثة:

المجال الأول: الدراسة المتخصصة عن الراوي، أو الرواة.

وفيه يكون التركيز على الراوي بصورة دقيقة، وذكر تفاصيل عنه في جوانب متعددة.

المجال الثاني: تحقيق الكتب المتنوعة في الرجال، أو التخريج، أو أنواع علوم الحديث عمومًا.

المجال الثالث: تخريج الأحاديث النبوية والآثار، وهو على ثلاثة أنواع:

- التخريج الموسع.
- التخريج المتوسط.
- التخريج المختصر.

لماذا هذا التقسيم؟

السبب هو:

١) تفادي الحشو في التراجم.

٢) الحذر من القصور.

٣) إعطاء التراجم حقها من الدراسة، بما يتناسب مع المجال.

٤) ظهور شخصية الباحث بحسب المقام.

وأما غير المتخصصين في علم الحديث فإنه يسعهم التقليد، والاقتصار على قول إمام من المحققين كالذهبي، أو ابن حجر وهو الأكثر شيوعًا، مع أهمية موازنة ذلك بالحكم المنقول على الحديث، بحيث لا يَظهر التعارض، فلا يقول: "فيه فلان: ضعيف كما قال ابن حجر، والحديث صححه الألباني" مثلًا، وإنما يراعي التناسب، فيقول: "والحديث فيه فلان ضعيف كما قال ابن حجر، وحسن الحديث بمجموع طرقه الألباني".

المبحث الأول: تحليل ترجمة الراوي[١]

توطئة:

إن تحليل الترجمة من الأهمية بمكان، فبها يتوصل الباحث إلى ما يراه في الراوي المترجم له، ويكشف للناظرين حاله، ولا يعني تحليل الترجمة هنا نقل كل ما قيل فيه، وإنما ذلك بحسب المجالات التي تمت الإشارة إليها في المطلب الثاني من تمهيد البحث، حيث إن التوسع والتوسط والاختصار في الترجمة يخضع لنوع البحث أو الدراسة المقدمة -كما سيأتي-، أما التحليل فهو مهم، ويقوم الباحث بنقل ما يحتاجه من الأقوال.

المطلب الأول: جمع المعلومات وأقوال أئمة الجرح والتعديل.

ينبغي على الباحث أن يسعى جاهدًا أن يجمع كل ما قيل في الراوي من كتب أهل العلم، حتى تكون نتائجه دقيقة، وكتب الرجال معروفة لدى المتخصصين.

إن الوصول إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل يحسن أن يكون بطريقة مرتبة، تُسَهِّل الوقوف عليها.

طريقة الجمع:

تكون بثلاث خطوات[٢]:

الخطوة الأولى: البحث في الكتب المتأخرة الجامعة للجرح والتعديل:

إن البدء بالكتب الجامعة للأقوال من الكتب المتأخرة يسهل على الباحث جمع ترجمة الراوي، فهي تعد مفتاحًا لما سبقها، فقد استوعبت – في الغالب- أقوال أئمة الجرح والتعديل، ويقترح لإجراء ذلك:

١) النظر في الراوي، هل هو من رجال الكتب الستة وأشهر مصنفات مؤلفيها؟ فإن كان كذلك فيبدأ بكتابي: تهذيب الكمال للحافظ المزي، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، ووجه هذا أن الأول حرص على استيعاب الشيوخ والتلاميذ، والآخر على استيعاب

(١) استفدتُ مما كتبه الشيخ د. عبدالعزيز آل عبداللطيف – رحمه الله- بخط يده.

(٢) لا يمنع ذكر هذه الخطوات من الاستعانة بالبرامج الحاسوبية الحديثية، والتطبيقات الذكية مع أهمية التقيد بالمنهجية العلمية، والتوثيق من الكتب المطبوعة، أو مصوراتها الإلكترونية.

أقوال الجرح والتعديل.

٢) إن لم يكن الراوي داخلًا في القسم السابق فينظر في كتاب (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) للحافظ ابن حجر.

٣) البحث عن الراوي في كتابي: (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي، و (لسان الميزان) لابن حجر، وقد زاد الأخير على الأول فوائد، واكتفى بذكر الاسم فيمن ذكرهم في كتابه (تهذيب التهذيب).

٤) إن غاب ذكر الراوي في هذه الكتب السابقة، فينظر كتابي (سير أعلام النبلاء) و (تاريخ الإسلام) للذهبي فهما جامعان.

الخطوة الثانية: البحث في كتب الرجال المتنوعة[١].

إذا لم يقف الباحث على الترجمة في الكتب الجامعة السابقة انتقل إلى كتب الرجال المتنوعة، وأبرز أنواعها: كتب معرفة الصحابة، كتب الطبقات، كتب الجرح والتعديل (الجامعة بين الثقات والضعفاء، الثقات، الضعفاء)، كتب تواريخ البلدان، كتب معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، كتب المتفق والمفترق، كتب المتشابه، كتب الوفيات، كتب معاجم الشيوخ، كتب أنواع علوم الحديث المتعلقة بالرواة (رواية الأكابر عن الأصاغر، رواية الآباء عن الأبناء، رواية الأبناء عن الآباء، معرفة الأقران والمُدَبَّج، معرفة الإخوة والأخوات، معرفة الوحْدَان، معرفة الأفراد، معرفة المهملين، معرفة المبهمين، معرفة السابق واللاحق، معرفة الموالي، معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم)، كتب عُنيت برجال غير أصحاب الكتب الستة، مثل: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني، وتراجم رجال الحاكم المستدرك لمقبل الوادعي، وتراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم له أيضًا.

(١) من الكتب النافعة التي تعرف بها:

١- علم الرجال (نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع)، لـ أ.د محمد بن مطر الزهراني رحمه الله.

٢- البيان والتفصيل بدراسة أشهر كتب الجرح والتعديل، لـ أ.د أنيس بن طاهر جمال.

٣- رواة الحديث (النشأة- المصطلحات- المصنفات) لـ أ.د. عواد بن حُمَيّد الرُّويثي.

ولا يغفل الباحث الإفادة من كتب التخريج والعلل التي شملت التطبيقات العملية في الحكم على الراوي.

الخطوة الثالثة: توثيق أقوال الأئمة.

والمقصود من ذلك الرجوع إلى كتبهم، أو كتب تلاميذهم، أو المسندة إليهم، الأقدم فالأقدم، فإن في الخطوات السابقة قد يكون القول لغير صاحب الكتاب، فتصحح العبارة بحسب ورودها في الأصول، وتنقل تامة.

فإذا وُثِّق النص من الكتاب المتقدم فلا حاجة إلى المتأخر إلا لنكتة؛ كبيان إشكال، أو تصويب ونحو ذلك.

ويؤكد على أهمية ثبوت المنقول عن الإمام القائل، فإن كان من كتابه، أو من نقل تلميذه الثقة فلا إشكال، وإذا جاء بإسناد نظر في ثبوته، ويتأكد هذا إن جاء عنه ما يخالف هذا المقول عن الإمام نفسه، فإن لم يجده بإسناد ورأى نَقْلَه بصيغة الجزم من إمام معتبر – كالمزي[١] وابن حجر مثلًا– اعتمده، بخلاف ما إذا كان بصيغة التمريض فإنه يتوقف فيه، وينظر إلى القرائن الأخرى.

عناصر ترجمة الراوي:

اسم الراوي ونسبه، نسبته، كنيته، لقبه، بلده، مولده ومكانه، صفاته الخَلقية والخُلقية، طلبه للعلم، رحلاته، شيوخه، تلاميذه، عقيدته، طبقته، تدليسه، اختلاطه، من روى عنهم بالإرسال، مكانته الاجتماعية، طبيعة عصره، كلام العلماء فيه جرحًا أو تعديلًا، مؤلفاته، جهوده في خدمة السنة وعلومها، وفاته ومكانها، من أخرج له.

فإن وجد غير ما ذكر أرفق، ولا تهمل أي معلومة، فإن بعضها يكون لها أثر في ضبطه، أو تصرفاته، أو مقولاته، أو منهجه، أو لها تعلق بحياته الاجتماعية، وعصره وغير

(١) قال المزي: " وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله: فما كان من ذلك بصيغة الجزم، فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأسًا، وما كان منه بصيغة التمريض، فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر، فمن أراد مراجعة شيء من ذلك أو زيادة اطلاع على حال بعض الرواة المذكورين في هذا الكتاب، فعليه بهذه الأمهات الأربعة –يعني: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، والكامل، لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وتاريخ دمشق لابن عساكر–، فإنا قد وضعنا كتابنا هذا متوسطًا بين التطويل الممل، والاختصار المخل". "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، ١: ١٥٣.

ذلك.

وفي بعض الدراسات المعاصرة دراسة مرويات الراوي باعتبارها أداة للترجيح، تسهم في وصول الباحث إلى نتيجة ترجح بعض الأقوال على بعض، وتشرح كثيرًا من التساؤلات حول الراوي.

المطلب الثاني: منهجية ترتيب أقوال أئمة الجرح والتعديل.

هناك عدة مناهج في ترتيب أقوال الأئمة في الراوي، ولكل منها فوائد، وهذه المناهج هي:

الترتيب بحسب:

أولًا: الوفيات.

والمقصود: سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل بمراعاة الأقدم وفاة، إلى آخرهم وفاة.

ومن فوائده:

١. إظهار فضل المتقدمين من الأئمة على المتأخرين، لقرب العهد، وربما كان بعضهم ممن تتلمذ على الراوي، أو عاصره.

٢. تمييز من اتفق على حكم فيه في عصر معين.

٣. تفسير كلام أهل العصر الواحد بحسب الأحداث الواقعة فيه.

ثانيًا: التوثيق والتجريح.

والمقصود: تقسيم أقوال الأئمة بحسب نوع قولهم من جرح وتعديل، فيقال مثلًا:

-أقوال التوثيق:

من جعله في مرتبة الثقة، ثم من جعله في مرتبة الصدوق.

-أقوال التجريح:

من جعله في مرتبة الضعيف، ثم من جعله في مرتبة الضعيف جدًّ، ثم من كذبه

وهكذا يورد في كل قسم قول من قال به مع ملاحظة أن داخل التعديل أو الجرح يكون الترتيب بحسب وفاة الإمام.

ومن فوائده:

١. تسهيل الوقوف على توجه أكثر الأئمة في الحكم على الراوي، هل إلى التوثيق أو التضعيف؟

٢. إبراز جوانب القوة أو الضعف في الراوي، ومرتكزاتها.

٣. الكشف عن التوثيقات أو التضعيفات النسبية للراوي مما يساعد في تحليل الترجمة.

٤. التمييز بين مراتب التوثيق، أو التضعيف المختلفة، فتراعى منازل الاحتجاج، والاعتبار، والترك.

قال الإمام الذهبي: " ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر"(١).

ثالثًا: التصنيف على متشددين، ومتوسطين، ومتساهلين.

وليس في هذا تنقص منهم –رحمهم الله– ولكنها الطبيعة البشرية من جهة، والمنهجية العلمية من جهة أخرى، فما هو مقبول عند شخص غير محمود عند آخر، وقد يتساهل المتشدد، ويتشدد المتساهل، وهذا التصنيف إنما يلجأ إليه إذا ضاق الجمع.

قال الإمام الذهبي –رحمه الله– في (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) عن الرواة: "قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث وَيُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصًا فعض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف. وإن وثقه أحد، فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مُفَسَّراً، .... وقسم في مقابلة هؤلاء ... متساهلون، وقسم ... معتدلون ومنصفون "(٢).

قال المُعَلِّمي: "ما اشتهر من أن فلاناً من الأئمة مسهل، وفلاناً متشدد ليس على

(١) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١١: ٨٢.

(٢) الذهبي، "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، (ص:١٧١-١٧٢). وليس من غرض البحث مناقشة هل هذا الإمام متشدد أو متوسط أو متساهل؟ وهناك دراسات حديثة منوعة لعدة عن الأئمة، فلتطلب.

إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة، ويشدد تارة، بحسب أحوال مختلفة. ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام"[(١)].

فيقال:

أقوال المتشددين، أقوال المتوسطين، أقوال المتساهلين، ويورد تحت كل صنف من قال به مرتبين على الوفاة[(٢)].

ومن فوائد هذا الترتيب:

١. تسهيل الجمع بين أقوال الأئمة، وبخاصة إذا وجدنا أن المتوسطين يميلون إلى قول يوفق بين المتشددين والمتساهلين.

٢. تصوير الخلاف بين الأئمة في الراوي.

٣. كشف منهج الإمام في تعاملاته مع الرواة، وبخاصة في الأئمة الذين لم تُدرس مناهجهم، أو دُرست ولم تحرر.

ويلاحظ أنه يدخل في هذا التصنيف الترتيب بحسب وفاة الإمام.

رابعًا: المزج والجمع بين ما سبق بحسب الحاجة.

وهذه الطريقة تجمع من حسنات السابقة، وتبنى على مصلحة الدراسة المقدمة.

المطلب الثالث: تلخيص عبارات الجرح والتعديل.

لا شك أن نقل كلام أئمة الجرح والتعديل كما وردت يدل على الدِّقة، والأمانة العلمية، وهو المنهجية العلمية الأصيلة، ويَطَّرِد كثير من الباحثين في هذا، إلا أنه في بعض الحالات نجد أن أهل العلم أنفسهم اختصروا عبارات بعض، أو عبروا عن الخلاف في الجرح

(١) مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: الشيخ عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني. (بيروت: دار الكتب العلمية)، (ص:١-٢).

(٢) وقد صدر بحث حديثًا بهذه الطريقة في مجلة الجامعة الإسلامية، في عددها ١٩٦، الجزء الأول، في شعبان ١٤٤٢هـ بعنوان: ترجمة عباد بن منصور (دراسة تحليلية) لـ أ.د. جمعان بن أحمد الزهراني، ص ٥٢٢-٥٩٣

والتعديل بعبارات تعطي التصور دون النقل الكامل، كما صنع غير واحد منهم: البيهقي، وابن القطان، والنووي، والذهبي، والخزرجي، وابن حجر.

قال ابن حجر في مقدمة (تهذيب التهذيب): "وربما أوردت بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وربما زدت ألفاظًا يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك"(١).

وهذه إضاءات للتلخيص يأخذ الباحث ما يناسبه بحسب الأحوال:

١) الرواة الذين اتفق الأئمة على توثيقهم أو تضعيفهم، أو تكذيبهم، أو أي صفة حصل عليها هذا الاتفاق، فينقل دون الحاجة إلى قول: قال فلان: ثقة، مثلًا، ثم يحال إلى المصادر والمراجع بحسب الأقدمية.

أمثلة:

- معلى بن هلال بن سويد أبو عبدالله الطحان الكوفي، قال ابن حجر: "اتفق النقاد على تكذيبه"(٢).
- علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، قال عنه الساجي: "اتفق أهل العلم على ضعفه"(٣).
- محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، قال ابن حجر: " متفق على جلالته وإتقانه"(٤).
- عمر بن عبدالله الثقفي، قال ابن حجر: " متفق على تضعيفه"(٥).
- أبو عاتكة، عن أنس بن مالك، قال الذهبي: "مجمع على ضعفه"(٦).
- يحيى بن أبي حَيَّة، أبو جناب الكلبي، قال أبو عمر ابن عبدالبر: "ولا يوقف لأبيه أبي حية على اسم على صحة، ... أجمعوا على أنه كان مدلسًا"(٧).

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ١٠.
(٢) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٥٤١).
(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٧: ٣٩٧.
(٤) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٥٠٦).
(٥) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٤: ٣٠٧.
(٦) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ٤: ٥٤٢.
(٧) أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى".

- عبدالكبير بن عبدالمجيد، أبو بكر، الحنفي البصري، قال ابن القطان: " وذلك أن أبا بكر الحنفي، ثقة بلا خلاف"[(١)].

فإن وجد حكاية الاتفاق والإجماع عن إمام ذُكر، ونُسب إليه، دون الحاجة لنقل النص، كقول: متفق على توثيقه كما قال النووي، أو كما ذكره، أو كما أشار إلى ذلك النووي، ونحوها من العبارات.

وإن كان بعد نظر في أقوال الأئمة، وتتبعها، فيحال إلى الكتب الجامعة في الرواة كـ تهذيب التهذيب، ولسان الميزان.

وهذا معمول به في كثير من الجامعات، فإنهم يذكرون ضمن المنهج، إذا كان الراوي متفقًا على توثيقه، أو تضعيفه أُكتفي بكلام الحافظ ابن حجر في (التقريب) إن كان من رجاله.

وليُحذر من ذكر الإجماع على شيء لم يكن، ففي ترجمة موسى بن نافع الأسدي، أبي شهاب الحناط الأكبر، قال مغلطاي: "وعاب المزي على صاحب (الكمال) قوله: مجمع على ثقته، وهو لعمري معيب إذا لم يعزه إلى إمام ليخرج من العهدة، وكان العيب يلزم ذلك القائل، وقد رأيت من قال ذلك غير صاحب (الكمال)، وهو ابن عبد البر في (الاستغناء)، فإنه لما ذكره قال: أجمعوا على أنه ثقة ثبت[(٢)]"[(٣)]. وهذا الراوي قد حصل عليه خلاف ذكره المزي، ومغلطاي.

دراسة وتحقيق وتخريج: أ.د. عبد الله مرحول السوالمة. (ط١، الرياض: دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، ١٤٠٥ هـ)، ١: ٥١٨-٥١٩. مع ملاحظة أن التدليس لا يكون جرحًا إلا إذا كان مؤثرًا، وأما يحيى بن أبي حية فجعله الحافظ في المرتبة الخامسة من المدلسين. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. (ط١، عَمَّان: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ)، (ص:٥٧).

(١) ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، ٥: ١٤٢.

(٢) الاستغناء (٢/٩٥٠).

(٣) ابن عبد البر، "إكمال تهذيب الكمال"، ١٢: ٤٠، ونبه د. بشار عواد في تحقيقه على تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٩: ١٥٨، على هذا بقوله: "وجاء في حاشية نسخة المؤلف التي بخطه من تعقباته على صاحب (الكمال) قوله: لم يزد في الأصل بعد ذكر الرواة عنه على أنه قال: مجمع على ثقته، وقد ذكرنا أقوال الأئمة فيه كما ترى".

٢) إن وجد قول مُخالف لما عليه الأكثرون، أو الباقون أشير إليه بعبارة يفهم منها أن العمل على هذا الاتفاق.

أمثلة:

- أحمد بن صالح المصري، قال الخليلي: "ثقة، حافظ، أخرجه البخاري، وكتب عنه محمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وتكلم فيه أبو عبدالرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه"(١).
- قال الخطيب البغدادي: "احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح، سوى أبي عبدالرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عَنْهُ وَكَانَ يطلق لسانه فيه"(٢).
- أبان بن صالح بن عمير القرشي مولاهم، قال ابن حجر: "وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم فجهله، وابن عبد البر فضعفه"(٣).

٣) تجمع العبارات المتطابقة والمتشابهة من الأئمة، وتصاغ في جملة واحدة، توثيقًا أو جرحًا، ولا بد من مراجعة مراتب الجرح والتعديل العامة والخاصة للأئمة، ومعاني عباراتهم حتى لا يقع خلل في الوصف، فالتوثيق يجمع مع التوثيق، والضعف مع الضعف، والتكذيب كذلك وهَلُمَّ جرَا.

أمثلة:

- عبدالرحمن بن زياد الإفريقي، قال البيهقي: "ضعفه يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم من أئمة الحديث"(٤).
- عبدالحميد بن جعفر، قال ابن القطان: " وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين،

---

(١) الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، ١: ٤٢٤.

(٢) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد مطبوع باسم (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها)". تحقيق د. بشار عواد معروف. (ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ٥: ٣١٩.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٨٧).

(٤) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبير". تحقيق: د. عبدالله التركي. (ط١، مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ)، ٣: ٦٥٠.

ويحيى بن سعيد"[١].

- عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، ذكره ابن خلفون في كتاب (الثقات) وقال: "قال ابن عبد الرحيم: ليس به بأس". قال: "ووثقه أحمد بن حنبل، وابن صالح، والبرقي، وأبو داود، والبزار، وابن معين، زاد أبو حاتم: صدوق"[٢].

- فانظر كيف جمع النظير إلى نظيره، وفرّق بين العبارات، وإن كانت مرتبة الصدق توثيقًا إلا أن الدلالة مختلفة.

- يعقوب بن الوليد، قال البيهقي: "ويعقوب منكر الحديث، ضعفه يحيى بن معين، وكذبه أحمد بن حنبل، وسائر الحفاظ، ونسبوه إلى الوضع، نعوذ بالله من الخذلان"[٣].

٤) ربما اتفقوا على حكم معين إلا أن في كلام بعضهم فائدة ومزية يحتاج إليها، فحينها تفرد بالتنصيص.

أمثلة:

- أحمد بن صالح المصري، قال الخزرجي: " وثقه أحمد، ويحيى، وابن المديني، وأبو حاتم، وجماعة، قال أبو داود: كان يقوم كل لحن في الحديث، قال أبو نعيم: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى. يعنيه"[٤].

- محمد بن سعيد الأسدي المصلوب، قال ابن حجر: "كذبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة، وصلبه"[٥].

- أحمد بن محمد بن ثابت الخزاعي أبو الحسن ابن شبويه، قال ابن حجر: "وثقه محمد

---

(١) ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، ٢: ٢٢١.

(٢) مغلطاي بن قليج أبو عبدالله علاء الدين المصري، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ)، ١٠: ١١٦.

(٣) البيهقي، "السنن الكبير"، ٣: ٢١٩-٢٢٠.

(٤) صفي الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي، "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. (ط٥، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦ هـ)، (ص: ٧).

(٥) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٤٨٠).

بن وضاح، والعجلي، وعبدالغني بن سعيد، وقال الإدريسي: كان حافظًا فاضلًا ثبتًا متقنًا في الحديث"[١].

٥) يشار إلى الخلاف في الراوي توثيقًا وتجريحًا، أو أي أمر حصل فيه مما له تعلق بالراوي مما يراد حكايته، مع التنبيه على قول الأكثر.

أمثلة:

- أبي بن كعب –رضي الله عنه–، قال ابن حجر: " وفي موته اختلاف كثير جدًا، الأكثر على أنه في خلافة عمر"[٢].
- عبدالله بن واقد، قال البيهقي: "غير قوي، وثقه بعض الحفاظ، وضعفه بعضهم"[٣].
- حجاج بن أرطاة، قال النووي: " واتفقوا على أنه مدلس، وضعفه الجمهور، فلم يحتجوا به، ووثقه شعبة وقليلون"[٤].

٦) إذا أُختصرت العبارات فيشار إلى ما يبين سبب الحكم عند بعضهم.

أمثلة[٥]:

- أحمد بن عاصم البلخي، قال ابن حجر: "جهله أبو حاتم؛ لأنه لم يخبر حاله".
- أحمد بن المقدام العجلي، قال ابن حجر: "طعن فيه أبو داود؛ لمزاحه".
- أحمد بن واقد الحراني، قال ابن حجر: "تكلم فيه أحمد؛ لدخوله في عمل السلطان".

٧) قد يكتفى بقول الأشهر من الأئمة على حكم دون سرد جميعهم، وبخاصة أولئك المُبَرّزين كابن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، والترمذي، وأبي حاتم، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني.

---

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٧١.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ١٨٨.

(٣) البيهقي، "السنن الكبير"، ٩: ١٠٩.

(٤) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، "تهذيب الأسماء واللغات". عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ١٥٣.

(٥) ابن حجر، "هُدى الساري مع الفتح"، ١: ٤٦٠.

أمثلة:

- يزيد بن سنان، قال ابن عبدالهادي: "ضعفه الإمام أحمد، والدارقطني، وغيرهما، وتركه النَّسائيُّ وغيره"[١].
- أيوب بن سويد الرملي، قال ابن الملقن: "ضعفه أحمد، وغيره"[٢].
- عبد الرحمن بن قيس الضبي أبو معاوية، قال ابن حجر: "متروك، كذبه أبو زرعة وغيره"[٣].

٨) إذا وجد أن أحد الأئمة بنى قوله على من سبقه فيشار إلى هذا بعبارة توضح ذلك، دون نقل الكلام مرة أخرى، وبخاصة في الكتب التي بُنيت على بعضها.

أمثلة

- إبراهيم بن عبيد بن رفاعة العجلان، قال أحمد بن حنبل: "ليس بمشهور بالعلم"، وقال أبو حاتم: "هو كما قال"، فيقال في مثل هذا: قال أحمد: "ليس بمشهور بالعلم" وتبعه أبو حاتم، أو رجحه، أو مال إلى هذا، أو اختاره أبو حاتم، ونحو هذه العبارات[٤].
- أحمد بن عبدة الآملي أبو جعفر، أورده ابن حجر في (تهذيب التهذيب)، ولم يذكر سوى قوله: " قلت: قال الذهبي في (مختصره): صدوق"[٥]. وقال عن الراوي في (التقريب): "صدوق"[٦]. فيقال في مثل هذا: قال الذهبي: "صدوق" وتبعه ابن حجر، أو يقال في حق من اعتمد كلام ابن حجر في بحثه: قال ابن حجر: "صدوق" تبعًا للذهبي.
- إياس بن أبي رملة الشامي، ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال ابن المنذر: "إياس

---

(١) شمس الدين محمد بن أحمد ابن عبد الهادي، "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق". تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني. (ط١، الرياض: دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ)، ٣: ٥٣٨.

(٢) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن، "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير". تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال. (ط١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ)، ٧: ٢٩٩.

(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٣٤٩).

(٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ١٤٣-١٤٤.

(٥) يقصد: الذهبي، "الكاشف"، ١: ١٩٩؛ ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٥٩.

(٦) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٨٢).

مجهول"، قال ابن القطان: "هو كما قال"[١]، فيقال: وتبعه ابن القطان.

٩) إن لم نجد إلا أقوالًا قليلة في الراوي ذُكِرت وبخاصة إذا لم يمكن جمعها بعبارة جامعة.

أمثلة:

- أيوب بن هانئ الكوفي، قال ابن معين: "ضعيف الحديث"[٢]، وقال أبو حاتم: "شيخ كوفي صالح"[٣]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[٤]، وقال ابن عدي: "لا أعرفه"[٥]، وقال الدارقطني: "يعتبر به"[٦].
- باب بن عمير الحنفي الشامي، ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: "ليس هو بجد عمرو بن عبيد"[٧]، وقال الدارقطني: "لا أدري من هو؟"[٨].
- أيمن بن ثابت أبو ثابت الكوفي، قال الآجري عن أبي داود: "لا بأس به" وذكره ابن حبان في (الثقات)[٩].

١٠) إذ وجد اتفاق الحافظين (الذهبي وابن حجر) على حكم، فيغلب أن القول قولهما، ما لم يتضح خلاف ذلك، وإذا اختلفا صار هنا مكان بحث[١٠]، وبهذا يمكن الإشارة إلى هذا في منهج البحث، وعدم تكثير الأقوال بما لا فائدة تحتها، فيقتصر على رأيهما[١١].

---

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٣٨٨.

(٢) ابن معين، "تاريخ الدوري"، ٤: ٤٨٤.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٢٦١.

(٤) ابن حبان، "الثقات"، ٦: ٥٥.

(٥) ابن عدي، "الكامل"، ٢: ٢٣.

(٦) أحمد بن محمد أبي بكر البرقاني، "سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه". تحقيق أ.د. عبدالرحيم محمد القشقري. (ط١، لاهور، باكستان: كتب خانه جميلي، ١٤٠٤هـ)، (ص: ١٥).

(٧) ابن حبان، "الثقات"، ٤: ٨٤.

(٨) البرقاني، "سؤالات البرقاني"، (ص: ١٨).

(٩) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٣٩٢.

(١٠) وهذه من فوائد د. عبدالعزيز آل عبداللطيف – رحمه الله – أخذناها منه مباشرة.

(١١) يتنبه الباحث بأن يراجع كلام الحافظ ابن حجر في كتبه المتعددة ولا يقتصر على تقريب التهذيب

أمثلة:

- أيوب بن جابر اليمامي، ضعيف[(١)] كما عند الحافظين، مع أن عمرو بن علي قال: "صالح"[(٢)]، وقولهما هو المعتمد، فيقتصر عليهما.
- بهلول بن مُوَرِّق أبو غسان المصري، صدوق كما عند الحافظين[(٣)].
- وربما اقتصر على كلام ابن حجر، إذا وجد الاتفاق بينهما.

١١) الرواة الذين تمت دراستهم باستفاضة لا يحسن نقل كل ما ذكر فيهم، وإنما يقتصر على خلاصة الدراسات السابقة وما يرجحه الباحث منها.

أمثلة:

- عبدالله بن لهيعة، اختلف فيه اختلافًا كثيرًا، ويحال في الهامش إلى الدراسات عنه[(٤)]، ثم يُذكر خلاصة ما يراه الباحث، مع التدليل على ما يراه، وتوجيه المخالفة.
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، الإشارة إلى دراسة د.عبدالعزيز آل عبداللطيف، وذكر خلاصة الأقوال فيه، والتركيز على الروايات الجيدة عنه من غيرها، وما يحتاجه الباحث في بحثه، كقول: رواية إسرائيل أثبت من أبي عوانة إن حدث أبو عوانة من حفظه، وإن حدّث من كتابه فهو أثبت.

١٢) قد لا يحتاج إلى الترجمة لكل أحد، وبخاصة في المشهورين، فهم أعلام، فماذا يقال في حق: عائشة، وأبي هريرة، وسعيد بن جبير، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل وغيرهم؟ اللهم إلا في تحقيق المسانيد ونحوها، ويحسن

كما تقدم.

(١) الذهبي، "الكاشف"، ١: ٢٦١؛ ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ١١٨).

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٤٠٠.

(٣) الذهبي، "الكاشف"، ١: ٢٧٦؛ ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ١٢٨).

(٤) منها: للدكتور أحمد معبد في تعليقه على ابن سيد الناس، "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي". دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد معبد. (ط١، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ)، ٢: ٧٩٣- ٨٦٣، وحسن الرزّو، في (الإمام المحدث عبدالله بن لهيعة)، وعصام بن مرعي. في (النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة).

أن يذكر هذا في منهج البحث، ويبين ضابطه في الشهرة.

مكنز لكلمات مستخدمة في اختصار عبارات الجرح والتعديل

الكلمة	المعنى
اتفق، متفق على، مجمع على، أجمعوا على، باتفاق.	أن هذا الراوي اتفق الأئمة على شيء معين فيه.
احتج به سائر الأئمة.	الإجماع على الاحتجاج به.
متفق على ... إلا فلان، أجمعوا على ... إلا	يذكر في مواطن الإجماع الذي وجد فيه خلاف يسير غير معتبر.
الجمهور، قول الأكثر.	قول الأكثر على حكم معين.
ضعفه بعضهم.	التبعيض لا يدل على الكثرة، وقد يراد به حكاية الخلاف مع من قُرن بالتوثيق.
وثقه بعضهم.	التبعيض لا يدل على الكثرة، وقد يراد به حكاية الخلاف مع من قُرن بالتضعيف.
تبعه، وافقه، تبعًا، مال إلى هذا، اختاره.	في الأقوال التي يتبع فيها إمام آخر ترجيحًا منه
اختلف فيه، مختلف فيه.	الرواة الذي فيهم اختلاف ظاهر
من تحتمل روايته	الرواة الذين يحتاجون إلى متابعة، وهو في حالة متأرجحة بين التوثيق والضعف، ويراد بهم أيضًا من فيه لين.
من ترك	الرواة الضعفاء جدًا، ومن أطلق عليهم: متروك.
كَذَّبه	فيمن ثبت كذبه
جعله في مرتبة الصدوق	صاحب الحديث الحسن.

المطلب الرابع: الترجيح والتعليل والتوجيه.

إن هذا الجزء من تحليل الترجمة هو ثمرة ما سبقه، وهو الذي يدل على تمكن الباحث من هذا العلم، فهو يضع قواعد الجرح والتعديل، وضوابطه، وسعة اطلاعه، وحسن فهمه فيه، وكأنه يقول: إن الذي بين يديك هو خلاصة حال الراوي، فالعناية به أمر مهم، ويوضح هذا الآتي:

١) ينبغي على الباحث إبراز رأيه، ولا يكتفي بالنقل للأقوال، وسردها، وإنما يرجح في ضوء رأي أهل العلم، مستندًا إليهم، فيقول مثلًا: والراجح أنه كذا، كما هو قول الجمهور مثلًا، أو بعد أن يذكر قولًا يقول: وهو الراجح، أو هو الصحيح، أو هو الصواب، ونحوها.

أمثلة:

- قال ابن عدي: "وبشار بن موسى رجل مشهور بالحديث، ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أن لا بأس به، وأنه قد كتب الحديث الكثير، وقد حدث عنه الناس، ولم أر في حديثه شيئًا منكرًا، وقول من وثقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه"(١).
- قال الذهبي: "حجاج الضرير، عن عمرو بن عون، وعنه أبو داود، أو ابن الأعرابي وهو الراجح"(٢).
- قال ابن حجر: " أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، مدني، روى عن أبيه، عن جده، وعنه: الوليد بن أبي الوليد، وإسماعيل بن أمية، وثقه ابن حبان، زاد في (التذكرة)(٣): وجعله ابن يونس والذي قبله يعني أيوب بن خالد بن صفوان واحدًا، وفرق بينهما أبو زرعة وغيره وهو الصواب. قلت: بل الراجح ما قال ابن يونس، وأبو أيوب جد أيوب بن خالد بن صفوان لأمه؛ لأن أمه هي عمرة بنت أبي أيوب، وقد

(١) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٢: ١٨٨.

(٢) ابن عدي، "الكاشف"، ١: ٣١٤. قال المزي: " هكذا وجدته في بعض النسخ، وما أظنه إلا من زيادات أبي سعيد ابن الأعرابي، عن حجاج الضرير، فإنه قد روى عن حجاج الضرير في معجمه، وأما أبو داود فلا نعلم له رواية عن حجاج هذا، ولا وجدنا أحدًا ذكره في شيوخه، والله أعلم". "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، ٥: ٤٧١.

(٣) هو كتاب: التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة للحسيني.

سبق ابن يونس إلى ما صوبه البخاري، وتبعه ابن حبان، ورجحه الخطيب، وقد أشار المزي إلى الاختلاف فيه وأوضحت ذلك في (تهذيب التهذيب) "[١].

- قال ابن حجر: " خالد بن اللجلاج السلمي، والد محمد، مجهول، من الثالثة، أخرج له أبو داود ولم يسم أباه، لكن سماه ابن منده، وخلطه المزي بالذي قبله، والصواب التفرقة"[٢].

٢) تعليل الحكم دليل على فطنة الباحث، وعلى إدراكه للخلاف، وحسن معرفته بقواعد وأصول الفن.

أمثلة:

- قال أبو عبدالله الحاكم عن الفضل الشَّعْرَانِيّ: "ثقة مأمون؛ لم يُطعن في حديثه بحُجّة"[٣].

- أحمد بن صالح المصري، قال الباجي لما تكلم فيه النسائي: "ولم يضر ذلك أحمد بن صالح شيئًا؛ هو إمام ثقة، والصواب ما قال أبو جعفر العقيلي، فإن أحمد بن صالح من أئمة المسلمين الحفاظ المتقنين، لا يؤثر فيه تجريح"[٤].

وقال الخطيب البغدادي في رد كلام النسائي فيه: "وليس الأمر على ما ذكر النسائي، ويقال: كَانَ آفة أَحْمَد بْن صالح الكبر وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاء فِي مجلسه،

(١) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة". تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٦هـ)، ١: ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ١٩٠).

(٣) أبو عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، "سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري)". تحقيق: أ.د موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، (ص: ١٨٤-١٨٥).

(٤) أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح". تحقيق: د. أبو لبابة حسين. (ط١، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ)، ١: ٣٢٥.

فذلك السبب الَّذِي أفسد الحال بينهما"[١].

- ترجمة شيبة بن نصاح بن سرجس، وموازنتها بـ شيبة الراوي عن أبي جعفر، قال المزي: "ذكره البخاري، وأبو حاتم منفردًا عن شيبة بن نصاح، والصحيح أنهما واحد؛ فإن أبا قرة موسى بن طارق رواه عن ابن جريج، فقال: حدثني شيبة بن نصاح، والله أعلم"[٢].

٣) تفصيل الحال في الراوي بحسبه، فإذا كان له حال وثق فيها بينها، وكذا إذا ضعف، ولا يطلق فيما خصص، ويجتهد في الجمع بين أقوال أهل العلم.

أمثلة:

- سفيان بن حسين الواسطي، قال ابن حجر: "ثقة في غير الزهري باتفاقهم"[٣].
- عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، قال ابن حجر: "ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال"[٤].
- قال الذهبي: "بقية بن الوليد أبو يحمد الكلاعي ... وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، وقال النسائي: إذا قال: حدثنا وأخبرنا فهو ثقة"[٥].
- قال ابن عدي: " وسعيد بن أبي عروبة من ثقات الناس، وله أصناف كثيرة، وقد حدث عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فإن ذلك صحيح حجة، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يعتمد عليه، وحدث بأصنافه عنه أرواهم عنه: عبدالأعلى السامي، والبعض منها: شعيب بن إسحاق، وعبدة بن سليمان، وعبدالوهاب الخفاف، وهو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه وثبتًا عن كل من روى عنه، إلا من جلس عنهم، وهو الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم"[٦].

---

(١) البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٥: ٣١٩.
(٢) المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، ١٢: ٦٠٩.
(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٢٤٤).
(٤) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٣٦٧).
(٥) الذهبي، "الكاشف"، ١: ٢٧٣.
(٦) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٤: ٤٥١.

- سعيد بن أبي عروبة، قال الحافظ ابن حجر: " قال ابن السكن: كان يزيد بن زريع يقول اختلط سعيد في الطاعون يعني: سنة ١٣٢، وكان القطان ينكر ذلك، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة، **قلت: والجمع بين القولين** ما قال أبو بكر البزار أنه ابتدأ به الاختلاط سنة ١٣٣ ولم يستحكم ولم يطبق به، واستمر على ذلك، ثم استحكم به أخيرًا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان، والله أعلم"[(١)].

٤) توجيه القول المرجوح، أو الرد عليه.

أمثلة:

- قال ابن عبدالهادي: "معاوية بن صالح: ثقة صدوق، وثقه عبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وغيرهم، وروى له مسلم في (صحيحه) محتجًا به، وما روى شيئًا خالف فيه الثقات، وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح فيه، فإن يحيى شرطه شديد في الرجال، ... وأما قول أبي حاتم: لا يحتج به، فغير قادح فيه أيضًا، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب (الصحيح) من الثقات الأثبات من غير بيان السبب، كخالد الحذاء وغيره؛ وقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن معاوية بن صالح فقال: صالح الحديث، حسن الحديث"[(٢)].
- قال ابن عبدالهادي: "وأما تضعيف المؤلف -يعني ابن الجوزي- لسلم بن قتيبة، وزفر، وابن إسحاق: ففيه نظر، فإن سلما، روى له البخاري في (صحيحه)، ووثقه أبو داود، وأبو زرعة، وزفر: وثقه غير واحد، قال أبو نعيم، ويحيى بن معين: هو ثقة مأمون، مع أنه غير متفرد بالحديث عن حجاج، وابن إسحاق: صدوق، والمؤلف يحتج به في غير موضع، والله أعلم"[(٣)].

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٢: ٣٥.

(٢) ابن عبد الهادي، "تنقيح التحقيق"، ٣: ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) ابن عبد الهادي، "تنقيح التحقيق"، ٤: ٥٥٧.

- إسماعيل بن أبان الوراق، قال ابن حجر: "ثقة، تكلم فيه للتشيع"[١].
- قال ابن حجر عن أبي الزبير المكي: "وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم؛ لكثرة التدليس"[٢].
- أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي المروزي، قال ابن حجر: "صدوق حافظ له أغلاط؛ ضعفه بسببها أبو حاتم وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة"[٣].
- الحارث بن عمير أبو عمير البصري، قال ابن حجر: "وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان، وغيرهما فلعله تغير حفظه في الآخر"[٤].

٥) التماس العذر للأئمة.

أمثلة:

- ثابت بن الضحاك بن خليفة أبو زيد الأشهلي، حكى أبو حاتم أن ابن نمير قال: هو والد زيد بن ثابت ورده أبو حاتم فقال: إن كان ابن نمير قاله فقد غلط وذلك أن أبا قلابة يقول: حدثني ثابت بن الضحاك بن خليفة، وأبو قلابة لم يدرك زيد بن ثابت، فكيف يدرك أباه؟ قال ابن حجر: " ولعل ابن نمير لم يرد ما فهموه عنه، وإنما أفاد أن له ابنا يسمى زيدًا، لا أنه عن والد زيد بن ثابت المشهور، ولذلك يكنى أبا زيد"[٤].
- قال الذهبي في الذب عن ابن حبان: " أنكروا على أبي حاتم ابن حبان قوله: (النبوة: العلم والعمل)، فحكموا عليه بالزندقة، هجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله. قلت: هذه حكاية غريبة، وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه، فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله – عليه الصلاة والسلام –: (الحج عرفة) ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجا، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج، وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيا إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبيا، لأن النبوة

(١) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ١٠٥).
(٢) ابن حجر، "هُدى الساري مع فتح الباري"، ١: ٤٤٢.
(٣) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، (ص: ٨٠).
(٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١: ٢٦٥.

موهبة من الحق – تعالى –، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللَّدُنِّيّ، والعمل الصالح"[١].

- قال الذهبي: "إبراهيم بن الأفطس، عن رجل، عن وهب بن منبه، ضعفه أبو زرعة الرازي"[٢]. قال ابن حجر: "والذي في كتاب ابن أبي حاتم روى عن منذر بن النعمان الأفطس، عن وهب بن منبه، روى عنه: هشام بن يوسف، يعد في الضعفاء، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك. فلعل الذهبي رأى تضعيفه عن أبي زرعة في موضع آخر[٣]"[٤].

(١) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٦: ٩٦.

(٢) الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ١: ٧٧.

(٣) مع أن في هذا النص ما يدل على تضعيف أبي زرعة له، فَمَا يَنقله ابن أبي حاتم ثم يقول فيه: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك"، فَمَا قبله عنهما كما عُرف من منهجه.

(٤) ابن حجر، "لسان الميزان"، ١: ١٢٧.

المبحث الثاني: تحرير الحكم على الراوي بحسب مجالات البحث.

توطئة:

لا بد للباحث الحديثي أن تكون شخصيته العلمية ظاهرة في الحكم على الرجال، وأن يستند في كلامه إلى الأئمة، وأن يعي أهمية ذكر ما يحتاج إليه بحسب موضوعه.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تحرير الحكم على الراوي في الدراسة المتخصصة به.

هذه الحالة تعد الأكثر إسهابًا في ترجمة الراوي، وهنا لا بد من:

١) نقل جميع ما ورد عن الراوي، سواء كانت أقوالًا، أو شيوخًا، أو تلاميذًا، وأي معلومات تفيد الترجمة، كالدراسة التي قدمها د. عبدالعزيز بن عبداللطيف – رحمه الله – في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، وتقدم الحديث عن هذا في تحليل الترجمة.

٢) ترتيب هذه الأقوال بناء على إحدى الطرق السابقة الذكر.

٣) تحليل هذه الأقوال وَفق المنهج العلمي، وتفصيله في ضوابط الجرح والتعديل.

٤) استخلاص النتيجة، وبيان وجهها، وما يؤيدها.

ويلتحق بها الدراسات التي عُنيت بدراسة رجال معينين؛ كزوائد رجال كتاب على كتاب (تهذيب التهذيب)، أو بيان منهج إمام في الجرح والتعديل يتطلب معه سرد أقوال غيره، لتوازن بأقواله، أو كان البحث في معرفة أصحاب إمام يستلزم معه ذكر ما قيل في هذا الراوي.

المطلب الثاني: تحرير الحكم على الراوي في تحقيق الكتب.

وهو على ضربين:

الضرب الأول: ما لا يتطلب فيه التوسع بذكر أقوال الجرح والتعديل على سبيل الاستقصاء، كأن يكون الراوي من المشاهير، أو ممن روى له أصحاب الكتب الستة.

فهنا ينبغي أن يكون الباحث حصيفًا، ولا يستكثر من الأقوال والمعلومات التي تكون مكان نقد، فيقوم بالتالي في مُسَوَّدة خارجية:

١) جمع الأقوال.

٢) تحليلها وَفق ضوابط الجرح والتعديل.

٣) الترجيح بما يراه بناء على التحليل، ومعللًا وموجهًا.

وأما الذي يسطر في البحث فهو:

١) تلخيص أقوال أبرز أئمة الجرح والتعديل بأقصر عبارة كما تقدم، فمثلًا: وثقه ابن معين، وأحمد، وغيرهما، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم، وحكم عليه بالصدق ابن عدي وغيره.

٢) ينص على أبرز الأقوال التي تؤيد رأيه.

٣) بيان الراجح مختصرًا مُعللًا، وموجهًا للأقوال الأخرى.

٤) ذكر الإحالات إلى المصادر والمراجع، الأقدم فالأقدم، ولا يلجأ إلى الأخير إلا لفائدة كاختلاف بزيادة أو نقص، أو نحوهما.

الضرب الثاني: ما يتطلب فيه التوسع بذكر أقوال الجرح والتعديل على سبيل الاستقصاء، كأن يكون في الكتاب رجال ليسوا من أصحاب الكتب السِتة، ومنهج البحث يقتضي استيعاب أقوال الأئمة في هؤلاء لإثراء الكتاب، أو وضع ملحق استدراكي يتممه ويثريه، فهنا يحسن ذكر ما قيل في هؤلاء الرواة، بما يخدم البحث.

المطلب الثالث: تحرير الحكم على الراوي في تخريج الأحاديث والآثار

والتخريج للحديث:

إما أن يكون:

١) بتوسع: كدراسة الأحاديث المعلّة، أو ما كان جمعًا لأحاديث باب معين، أو لنوع من علوم الحديث ونحوها.

٢) وإما بتوسط: كأن يكون في دراسات الأحاديث الموضوعية، التي يقصد الحديث فيها عن الموضوع، ويكون التخريج مهُمًا؛ إلا أن التوسع فيه غير محمود.

وأما التخريج المختصر فليس يدخل فيما نحن بصدده، فغاية ما يقال في الراوي الحكم باختصار، كرأي الحافظ ابن حجر، والإحالة إن كان رآه راجحًا، أو يذكر الباحث رأيه باختصار مستندًا لكلام إمام معتبر مع الإحالة.

أولًا: التخريج الموسع

الحكم على الرواة في مثل هذا التخريج مهم، وبخاصة مع تعدد الطرق، إلا أنه يُفرّق بين الرواة الذين لهم أثر في الحكم من غيرهم.

فالذين لا يرتبط بهم الحكم فهؤلاء يحكم عليهم باختصار بحسب ما يراه الباحث، (كما تقدم في تلخيص العبارات ما يساعد في هذا)

أما الرواة الذين عليهم مدار الحكم، فيراعى التالي:

١) الحكم على الراوي باعتبار عموم حاله، من خلال:

- بيان أقوال أهل العلم، وتنوعهم في حكمهم عليه دون إيراد جميع نصوصهم كما تقدم.
- التركيز على بعض العبارات المؤيدة لما يراه الباحث وبخاصة إذا كانت صادرة عن الأئمة المتقدمين كابن معين وابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم.
- توجيه الأقوال المخالفة لرأيه، ولا يهملها.
- يذكر ترجيحه معللًا:

٢) الحكم عليه بما يقتضي هذه الرواية مع مراعاة قرائن الترجيح المتنوعة[١]، ومن ذلك:

أ) حاله عن شيخه، وطبقته عنه.

ب) حاله من رواية تلاميذه عنه، وطبقتهم عنه.

ج) كلام العلماء على هذه الرواية، وهل قبلوها أو أعلوها؟

د) متن الرواية، وهل مثله يمكن أن يرويه أو لا؟

ثانيًا: التخريج المتوسط.

يركز في هذا على الراوي أو الرواة الذين عليهم مدار الحكم، فيراعى التالي:

١) الحكم على الراوي باعتبار عموم حاله، من خلال:

- تلخيص أقوال أهل العلم فيه كما تقدم.
- إيراد أبرز العبارات المؤيدة لما يراه الباحث.
- ذكر الراجح مع توجيه الأقوال المخالفة لرأيه باختصار.

٢) الحكم عليه بما يقتضي هذه الرواية، مع مراعاة قرائن الترجيح المتنوعة، ومن ذلك:

أ) حاله عن شيخه، وطبقته عنه.

ب) حاله من رواية تلاميذه عنه، وطبقتهم عنه.

ج) كلام العلماء على هذه الرواية، وهل قبلوها أو أعلوها؟

د) متن الرواية، وهل مثله يمكن أن يرويه أو لا؟

(١) ينظر قرائن ترجيح التعديل والتجريح دراسة نظرية تطبيقية لـ أ.د. عبدالعزيز اللحيدان رحمه الله.

الخاتمة وفيها أبرز النتائج

الحمد لله على إحسانه، وأرجو منه سبحانه أن ينفع بهذا البحث، ولعل أبرز ما خلصت فيه من نتائج:

١) فضل أئمة الجرح والتعديل، إذ جمعوا أفضل المناهج وأكملها، وسبقوا غيرهم بأصول الاقتباس وطرائقه، مما يعالج مشكلة زيادة الاقتباس التي تطالب بها المجلات المصنفة عالميًا.

٢) عدم ضبط قواعد، وضوابط الجرح والتعديل من معوقات تحرير الحكم على الراوي، بالإضافة إلى أمور ينبغي ملاحظتها؛ أشير إليها في أمور تحول بين الباحث والتحرير.

٣) أهمية تحليل ترجمة الراوي، وفق ضوابط علمية، تتضمن جمع المعلومات وأقوال الأئمة، وترتيبها، مع الترجيح والتعليل والتوجيه، ولا يلزم من ذلك نقل كل ما أُطلع عليه.

٤) للأئمة طرائق في تلخيص عبارات الجرح والتعديل أشير إلى أبرزها في البحث.

٥) كتابة الحكم على الرواة لا تسير على منهجية واحدة، وإنما تخضع لنوع البحث المطروق.

٦) أبحاث الجرح والتعديل هي الأكثر توسعًا في نقل أقوال الأئمة، وإن تفاوتت فيما بينها.

٧) الأمور التي تتطلب توسعًا في الحكم على الراوي مرتبة على التوسع:

- الدراسة المتخصصة في راوٍ معين.
- الدراسات التي عُنيت بدراسة رجال معينين؛ كزوائد رجال كتاب على كتاب (تهذيب التهذيب)، أو بيان منهج إمام في الجرح والتعديل يتطلب معه سرد أقوال غيره، لتوازن بأقواله، أو كان البحث في معرفة أصحاب إمام يستلزم معه ذكر ما قيل في هذا الراوي.
- تحقيق كتب في الرجال؛ والتوسع في نقل كلام الأئمة في الرواة الذين هم خارج الكتب الستة وأشهر مصنفات مؤلفيها، أو وضع ملحق استدراكي على الكتاب لتتميم الفائدة.

- التخريج الموسع، مع التفريق بين الرواة الذين لهم أثر في الحكم من غيرهم، فالتوسع للذين لهم أثر، ويختصر الباقون.
- تحقيق كتب في الرجال، أو التخريج، أو أنواع علوم الحديث عمومًا بإيراد خلاصة الأقوال مع الترجيح والتوجيه والتعليل والإحالة.
- التخريج المتوسط، يركز على الراوي الذي عليه مدار الحكم، بتلخيص الأقوال مع إيراد أبرز العبارات التي يراها الباحث مع الترجيح والتوجيه للرأي المخالف.
- وأما التخريج المختصر فيقتصر فيه على قول إمام معتبر كابن حجر مع الإحالة.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "الجرح والتعديل". تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. (بيروت: دار الكتب العلمية، مصور من طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن– الهند، عام١٣٩٦هـ، ١٣٧١هـ).

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد، "التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث". تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ).

ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي. "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ).

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير". تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبدالله بن سليمان، وياسر بن كمال. (ط١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد البُستي، "الثقات". طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. (ط١، دار الفكر مصورة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند، ١٣٩٣هـ).

ابن سيد الناس، "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي". دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد معبد. (ط١، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ).

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، "الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى". دراسة وتحقيق وتخريج: أ.د. عبد الله مرحول السوالمة. (ط١، الرياض: دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، ١٤٠٥ هـ).

ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق". تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني. (ط١، الرياض: دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).

ابن معين، أبو زكريا يحيى، "سؤالات ابن الجنيد". تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ).

ابن معين، يحيى بن معين بن عون البغدادي، "تاريخ الدوري عن ابن معين، (التاريخ لابن

معين رواية الدوري)". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ).

ابن معين، يحيى بن معين بن عون البغدادي، "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم". تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (دمشق: دار المأمون للتراث).

آل عبداللطيف، د.عبدالعزيز، "ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي". (الرياض: مكتبة العبيكان).

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الأندلسي، "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح". تحقيق: د. أبو لبابة حسين. (ط١، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ).

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير". (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، بمراقبة: محمد عبد المعيد خان).

البرقاني، أحمد بن محمد أبي بكر، "سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه". تحقيق أ.د. عبدالرحيم محمد القشقري. (ط١، لاهور، باكستان:كتب خانه جميلي، ١٤٠٤هـ).

البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة". تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم. (ط١، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٠هـ).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، "السنن الكبير". تحقيق: د. عبدالله التركي. (ط١، مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

التركي، أ.د محمد بن تركي، "تمييز المهملين من السفيانين ومعه: وسائل تمييز المهملين". (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣١هـ).

التركي، أ.د محمد بن تركي، "معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج". (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٠هـ).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، "العلل الكبير". رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل

الصعيدي. (ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ).
ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
جمال، أ.د. أنيس بن طاهر، "البيان والتفصيل بدراسة أشهر كتب الجرح والتعديل". (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ).
الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، "سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)". تحقيق: أ.د موفق بن عبد الله بن عبد القادر. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ).
الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ).
حسن مظفر الرزّو، "الإمام المحدث عبد الله بن لهيعة، دراسة نقدية تحليلية مقارنة في تصحيح منزلته وأحاديثه". (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ).
الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير، "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط٥، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦ هـ).
الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: د. محمود الطحان. (الرياض: مكتبة المعارف).
الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "تاريخ بغداد مطبوع باسم (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وواردیها)". تحقيق د. بشار عواد معروف. (ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).
الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث". تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ).
د. عبد السلام أبو سمحة، "معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل، دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش". (ط١، دار النوادر، ١٤٣٣هـ).
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب

الستة". تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. (ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن ١٤١٣هـ).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط٤، دار البشائر، ١٤١٠هـ).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد البجاوي. (بيروت: دار المعرفة).

الرُّويثي، د. عواد بن حُمَيّد، "رواة الحديث (النشأة- المصطلحات- المصنفات)". (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الميمنة، ١٤٣٩هـ).

الزهراني، أ.د. محمد بن مطر، "علم الرجال، نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع". (ط١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

السوالمة، أ.د عبد الله بن مرحول، "الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل". *مجلة جامعة الملك سعود، (٢) ٤*، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ١٤١٢/١٩٩٢م: ٤٢٩-٤٧٦.

الشوكاني، محمد بن علي، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني. (بيروت: دار الكتب العلمية).

الشوكاني، محمد بن علي، "مجموعة رسائل في: (شرح الصدور بتحريم رفع القبور، رفع الريبة عما يجوز وما لا يجود من الغيبة، الدواء العاجل لدفع العدو الصائل)". (مطبعة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مركز شؤون الدعوة، ١٤١٠هـ).

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل راوية ابنه عبد الله". تحقيق د. وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

العجلى، أبو الحسن أحمد بن عبد الله، "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم". تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. (ط١، ١٤٢٩هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية". تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني. (بيروت: دار المعرفة).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة". تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٦هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي. (ط١، عَمَّان: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "تقريب التهذيب". تحقيق محمد عوامة. (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "تهذيب التهذيب". باعتناء إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٢هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "جزء في طرق حديث " لا تسبوا أصحابي"". تحقيق: مشهور حسن سلمان. (ط١، الأردن: دار عمار، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (بيروت: دار المعرفة).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، "لسان الميزان". تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

عصام بن مرعي، "النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة". (ط١، دار الحرمين، ١٤١٦هـ).

عمر بن إبراهيم سيف، "الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم (من حرف الميم إلى حرف الياء)". (رسالة ماجستير، في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين،

قسم الكتاب والسنة).

عمرو عبد المنعم سليم، "تحرير قواعد الجرح والتعديل، وكيفية البحث عن أحوال الرواة، مع تدريبات عملية تعين الطالب على ممارسة هذا الفن". (ط١، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ١٤٢٦هـ).

الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، "المعرفة والتاريخ". تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. (ط١، المدينة المنوّرة: مكتبة الدار، ١٤١٠هـ).

القشيري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، "صحيح مسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط١، دار إحياء الكتب العربية، توزيع دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٢هـ).

اللحيدان، أ.د. عبد العزيز بن صالح، "قرائن ترجيح التعديل والتجريح، دراسة نظرية تطبيقية". (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٣٠هـ).

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق د. بشار عواد معروف. (ط٦، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

مغلطاي، بن قليج أبو عبد الله علاء الدين المصري، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ).

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، "تهذيب الأسماء واللغات". عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. (بيروت: دار الكتب العلمية).

أ.د. جمعان بن أحمد الزهراني، ترجمة عباد بن منصور (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية، في عددها ١٩٦، الجزء الأول، في شعبان ١٤٤٢هـ.

Bibliography

Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman ibn Abi Hatim al-Razi (327AH), "Al-Jarh wa Al-Ta`deel". Investigation: Abd al-Rahman bin Yahya al-Muallami. (Beirut: Dar al-Kutub al-Ulmiyyah, photocopied from the Ottoman Encyclopedia edition, in Hyderabad, Deccan, India, in 1396AH, 1371AH).

Ibn Abi Khaythamah, Abu Bakr Ahmad, "At-Taareekh Al-Kabeer known as Taareekh Ibn Abi Khaythamah -3rd Volume". Investigation: Salaah bin Fathi Hilaal. (1st ed., Al-Faaruuq Al-Hadeetha for Printing and Publication, 1427 AH).

Ibn Al-Qattaan, Abu Al-Hassan ‘Ali bin Muhammad Al-Faasi, "Bayaan Al-Wahm wa Al-Eehaam fee Kitaab Al-Ahkaam". Investigation: Dr. Al-Husain Aayat Sa‘eed. (1st ed., Riyadh: Daar Taibah, 1418 AH).

Ibn Al-Mulaqqan, Siraajuddeen Abu Hafz ‘Umar bin ‘Ali. "Al-Badr Al-Muneer fee Takhreej Al-Ahaadeeth wa Aathaar Al-Waaqi‘ah fee Ash-Sharh Al-Kabeer". Investigation: Mustafa Abu Al-Gayt, and Abdullaah bin Sulaiman, and Yaasir bin Kamaal. (1st ed., Riyadh: Daar Al-Hijrah for Publication and Distribution, 1425 AH).

Ibn Hibbaan, Abu Haatim Muhammad Al-Busti, "Ath-Thiqaat". Printed with the help of: Ministry of Higher Education in India, 1393 AH).

Ibn Seyyid An-Naas, "An-Nafh Ash-Shadiyy fee Sharh Jaami‘ At-Tirmidhi". Study and investigation: Dr. Ahmad Ma‘bad. (1st ed., Daar Al-‘Aasimah, 1409 AH).

Ibn ‘Abdil Barr, Abu ‘Umar Yusuf bin ‘Abdillaah, "Al-Istignaa fee Ma‘rifat Al-Mashooreen min Hamalah Al-‘Ilm bi Al-Kuna". Study and investigation and verification: Prof. Abdullaah Marhuul As-Sawaalimah. (1st ed., Riyadh: Daar Ibn Taimiyyah for Publication and Distribution and Publicity, 1405 AH).

Ibn ‘Abdil Al-Haadi, Shamsuddeen Muhammad bin Ahmad, "Tanqeeh At-Tahqeeq fee Ahaadeeth At-Ta‘leeq". Investigation: Saami bin Muhammad bin Jaadillaah and Abdul Azeez bin Naasir Al-Khibaani. (1st ed., Riyadh: Daar Adwaa As-Salaf, 1428 AH).

Ibn Ma‘een, Abu Zakariyyah Yahya, "Suhaalaat Ibn Al-Junaid". Investigation: Dr. Ahmad Muhammad Nuur Sayf. (1st ed., Madinah: Maktabah Ad-Daar, 1408 AH).

Ibn Ma‘een, Abu Zakariyyah Yahya, "Taareekh Ad-Duuri ‘an Ibn Ma‘een (At-Taareekh li Ibn Ma‘een Riwaayah Ad-Duuri)". Investigation: Dr. Ahmad Muhammad Nuur Sayf. (1st ed., Makkah: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1399 AH).

Ibn Ma‘een, Abu Zakariyyah Yahya, "Taareekh ‘Uthman bin Sa‘eed Ad-Daarimi ‘an Ibn Ma‘een fee Takhreej Ar-Ruwaat wa Ta‘deelihim". Investigation: Dr. Ahmad Muhammad Nuur Sayf.

Aal ‘Abdul Lateef, Dr. ‘Abdul Azeez, "Dawaabit Al-Jarh wa At-Ta‘deel ma‘a Diraasah Tahleeliyyah li Tarjamah Israel bin Yunus bin Abi Ishaq As-Sabee‘I". (Riyadh: Maktabah Al-Obeikan).

Al-Baaji, Abu Al-Waleed bin Khalaf Al-Andaluusi, "At-Ta'deel wa At-Tajreeh liman lahu Al-Bukhaari fee Al-Jaami' As-Saheeh". Investigation: Dr. Abu Lubaabah Husain. (1st ed., Riyadh: Daar Al-Liwaa for Publication and Distribution, 1406 AH).

Al-Bukhaari, Abu Abdillaah Muhammad bin Isma'il, "At-Taareekh Al-Kabeer". (Photocopied form the copy of Daairah Al-Ma'aarif Al-'Uthmaaniyyah, Hyderabad – Daakin, supervision: Muhammad Abdul Mu'eed Khaan).

Al-Barqaani, Ahmad bin Muhammad Abi Bakr, "Suhaalaat Al-Burqaani for Daaraqutni the Narration of Al-Karkhi from him". Investigation: Prof. Abdur Raheem Muhammad Al-Qushayri. (1st ed., Lahore – Pakistan: Kutub Khaanah Jameeli, 1404 AH).

Al-Busairi, Abu Al-'Abbas Shihaabuddeen Ahmad bin Abi Bakr, "Ithaaf Al-Khiyarah Al-Maharah bi Zawaaid Al-Masaaneed Al-'Ishrah". Investigation: Daar Al-Mishkaat for Scientific Research under the supervision of Abu Tameem Yaasir bin Ibrahim. (1st ed., Riyadh: Daar Al-Watan for Publication, 1420 AH).

Al-Baihaqhi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Husain, "As-Sunan Al-Kabeer". Investigation: Dr. Abdullaah At-Turki. (1st ed., Hajar Center Researches and Islamic Studies, 1432 AH).

At-Turki, Prof. Muhammad bin Turki,"Tamzeez Al-Muhmaleen min As-Sufyaanayn wa Ma'au: Wasaail Tamyeez Al-Muhmaleen"s. (1st ed., Riyadh: Daar Al-'Aasimah, 1431 AH).

At-Turki, Prof. Muhammad bin Turki, "Ma'rifah Ashaab Shu'bah bin Al-Hajaaj". (1st ed., Riyadh: Daar Al-'Aasimah, 1430 AH).

At-Tirmidhi, Abu Isa Muhammad bin Isa bin Sawrah, "Al-'Ilal Al-Kabeer". Arrangement: Abu Taalib Al-Qaadi, Investigation: Subhi As-Saamraai, Abu Al-Mu'aati An-Nuuri, Mahmud Khaleel As-Sa'eedi. (1st ed., 'Aalam Al-Kutub, Maktabah An-Nahda Al-'Arabiyyah, 1409 AH).

Al-Jurjaani, Abu Ahmad Ibn 'Adiyy, "Al-Kaamil fee Ad-Du'afaa Ar-Rijaal". Investigation: 'Aadil Ahmad Abdul Mawjood, and 'Ali Muhammad Mu'awwad, and Abdul Fattaah Abu Sunnah. (1st ed., Beirut: Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1418 AH).

Jamaal, Prof. Unais bin Taahir, "Al-Bayaan wa At-Tafseel bi Diraasah Ashur Kutub Al-Jarh wa At-Ta'deel". (1st ed., Madinah: Deanship of Scientific Research at Islamic University, 1432 AH).

Al-Haakim An-Naisaabuuri, Abu 'Abdillaah Muhammad bin 'Abdillaah, "Suhaalaat Mas'uud bin Ali As-Sijzi (ma'a Ashilah Al-Bagdaadiyyeen 'an Ahwaal Ar-Ruwaah lil Imam Al-Haafidh Abi Abddillaah Muhammad bin 'Abdillaah Al-Haakim An-Naisaabuuri)". Investigation: Prof. Muwaffaq bin 'Abdillaah bin Abdil Qaadir. (1st ed., Beirut: Daar Al-Garb Al-Islaami, 1408 AH).

Al-Haakim An-Naisaabuuri, Abu 'Abdillaah Muhammad bin 'Abdillaah, "Ma'rifat 'Uluum Al-Hadeeth". Investigation: As-Seyyid Mu'addam Husain, (2nd ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1397 AH).

Hassan Muzaffar Ar-Ruzzu, "Al-Imam Al-Muhaddith ‘Abdillaah bin Laheeha, A Critical Analytical Comparative Study in Correcting His Positing and Hadiths". (1st ed., Beirut: Daar Al-Jeel, 1416 AH).

Al-Kazraji, Safiuddeen Ahmad bin Abdillaah bin Abi Al-Khayr, "Khulaasah Tahdeeb Al-Kamaal fee Asmaa Ar-Rijaal". Investigation: Abul Fattah Abu Guddah. (5th ed., Aleppo: Maktab Al-Matbuu‘aat Al-Islaamiyyah, 1416 AH).

Al-Khateeb Al-Bagdaadi, Abu Bakr Ahmaad bin ‘Ali bin Thaabit bin Ahmad bin Mahdi, "Al-Jaami‘ li Akhlaaq Ar-Raawi wa Aadaab As-Saami‘". Investigation: Dr. Mahmud At-Tahaan. (Riyadh: Maktabah Al-Ma‘aarif).

Al-Khateeb Al-Bagdaadi, Abu Bakr Ahmaad bin ‘Ali bin Thaabit bin Ahmad bin Mahdi, "Taareekh Bagdaad printed under the title "Taareekh Madeenah As-Salaam wa Akhbaar Muhadditheeha, wa Dhikr Quttaaniha Al-‘Ulamaa min Ghayr Ahliha wa Waarideeha". Investigation: Dr. Bashaar ‘Awaadh Ma‘ruuf. (1st ed., Daar Al-Garb Al-Islaami, 1422 AH).

Al-Khaleeli, Abu Ya‘la Khaleel bin Abdillaah bin Ahmad, "Al-Irshaad fee Ma‘rifat ‘Ulamaa Al-Hadeeth". Investigation: Dr. Muhammad Sa‘eed ‘Umar Idrees. (1st ed., Riyadh: Maktabah Ar-Rushd, 1409 AH).

Dr. Abdus Salaam Abu Samha, "Ma‘rifat Ashaab Ar-Ruwaah wa Athariha fee At-Ta‘leel, A Theoretical Study of the ‘Ilal of the People of A‘mash". (1st ed., Daar An-Nawaadir, 1433 AH).

Adh-Dhahabi, Shamsuddeen Abu Abdillaah Muhammad bin Ahmad, "Al-Kaashif fee Ma‘ifat man Lahuu Riwaayah fee Al-Kutub As-Sitta". Investigation: Muhammad ‘Awaamah, and Ahmad Muhammad Namir Al-Khateeb. (1st ed., Jeddah: Daar Al-Qiblah for Islamic Culture and Muassasah ‘Uluum Al-Qur‘aan, 1413 AH).

Adh-Dhahabi, Shamsuddeen Abu Abdillaah Muhammad bin Ahmad, "Siyar A‘laam An-Nubalaa". Investigation: A group of investigators under the supervision of Sheikh Shu‘aib Al-Arnaout. (3rd ed., Muassasah Ar-Risaalah, 1405 AH).

Adh-Dhahabi, Shamsuddeen Abu Abdillaah Muhammad bin Ahmad, "Dhikr man Ya‘tamad Qawluhu fee Al-Jarh wa At-Ta‘deel (printed under the four epistles in sciences of hadith)". Investigation: Abdul Fattaah Abu Guddah. (4th ed., Daar Al-Bashaair, 1410 AH).

Adh-Dhahabi, Shamsuddeen Abu Abdillaah Muhammad bin Ahmad, "Meezaan Al-I‘tidaal fee Naqd Ar-Rijaal". Investigation: ‘Ali Muhammad Al-Bujaawi. (Beirut: Daar Al-Ma‘rifat).

Ar-Ruwaythi, Dr. ‘Awaad bin Humaid, "Narrators of Hadith (Evolution – Terminologies – Books)". (1st ed., Madinah: Maktabah Al-Maymanah, 1439 AH).

Az-Zahraani, Prof. Muhammad bin Matar, "The Science of Narrators, Its Evolution and Development from the First Century till the Ninth Century". (1st ed., Riyadh: Daar Al-Hajar for Publication and

Distribution, 1417 AH - 1996).

As-Sawaalimah, Prof. Abdullaah bin Marhuul, "Al-Haafidh Abu Al-Fath Al-Azdi bayna Al-Jarh wa At-Ta'deel". *Journal of King Saud University,(2) 4,* Educational Sciences and Islamic Studies, 1412/1992: 429 – 476.

Ash-Shawkaani, Muhammad bin 'Ali, "Al-Fawaaid Al-Majmou'ah min Al-Ahaadeeth Al-Mawdou'ah", Investigation: Sheikh 'Abdur Rahmaan bin Yahya Al-Mu'allimi Al-Yamaani. (Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah).

Ash-Shawkaani, Muhammad bin 'Ali, "Majmou'at Rasaail fee: (Sharh As-Suduur bi Tahreem Raf' Al-Qubuur, Raf' Ar-Reebah 'amma Yajuuz wa maal aa yajuuz min Al-Geeba, Ad-Dawaa Al-'Aajil li Daf' Al-'Aduw As-Saail)". (Press of Islamic University of Madinah, Center for Da'awah Affairs, 1410 AH).

Ash-Shaybaani, Ahmad bin Muhammad bin Hanbal, "Al-'Ilal wa Ma'rifat Ar-Rijaal 'an Ahmad bin Hanbal Riwaayat Ibnihi Abdullaah". Investigation: Dr. Wasiyullaah bin Muhammad Abass. (2nd ed., Riyadh: Daar Al-Khaani, 1422 AH).

Al-'Ijli, Abu Al-Hassan Ahmad bin 'Abdillaah, "Ma'rifat Ath-Thiqaat min Rijaal Ahl Al-'Ilmwa Al-Hadeeth wa min Du'afaa wa Dhikr Madaahibihim wa Akhbaarihim". Investigation: Abdul 'Aleem Abdul 'Adheem Al-Bastawi. (1st ed., Madinah: Maktabah Ad-Daar, 1405 AH).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Al-Isaabah fee Tamyeez As-Sahaabah". Investigation: Dr. Abdullaah bin Abdul Muhsin At-Turki, in cooperation with Hajar Center for Researches and Arabic and Islamic Studies, (1st ed., 1429 AH).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Ad-Diraayah fee Takhreej Ahaadeeth Al-Hidaayah". Investigation: Seyyid Abdullaah Haashim Al-Yamaani. (Beirut: Daar Al-Ma'rifah).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Ta'jeel Al-Manfa'a bi Zawaaid Rijaal Al-Aimma Al-Arba'a". Investigation: Dr. Ikraamullaah Imdaad Al-Haqq. (1st ed., Beirut: Daar Al-Bashaair, 1416 AH).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Ta'reef Ahl At-Taqdees bi Maraatib Al-Mawsuufeen bi At-Tadlees". Investigation: Dr. Isaam bin Abdillaah Al-Qaryuuni. (1st ed., Amman: Maktabah Al-Mannaar, 1403 AH).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Taqreeb At-Tahdeeb". Investigation: Muhammad 'Awwaamah. (1st ed., Syria: Daar Ar-Rushd, 1406 AH).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Tahdeeb At-Tahdeeb". Cared for by: Ibrahim Az-Zaybaq, and Aadil Murshid. (1st ed., Muassasah Ar-Risaalah, 1432 AH).

Al-'Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Juzz fee Turuq Hadith "Laa Tasubbu Ashaabi". Investigation: Mashour Hassan

Salmaan. (1st ed., Jordan: Daar Ammar, Al-Maktab Al-Islaami, 1408 AH).

Al-‘Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Fath Al-Baari Sharh Saheeh Al-Bukhaari". Numbering: Muhammad Fuad Abdul Baaqi, Produced and corrected and its printing supervised by: Muhibbuddeen Al-Khateeb, including the commentaries of H.E. Shaykh Abdul Azeez bin Abdillaah bin Baaz, (Beirut: Daar Al-Ma‘rifah).

Al-‘Asqalaani, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar, "Lisaan Al-Meezaan". Investigation: Shaykh Abdul Fattaah Abu Guddah. (1st ed., Maktab Al-Matbou‘aat Al-Islaamiyyah, 1432 AH).

Isaam bin Mar‘i, "An-Nukat Ar-Rafee‘ah fee Al-Fadl fee Ibn Lahee‘a". (1st ed., Daar Al-Haramain, 1416 AH).

Umar bin Ibrahim Sayf, "Ar-Ruwaat Alladeena Ikhtalafat Aqwaal Al-Haafidh Ibn Hajar Feehim (min Harf Al-Meem Illa Harf Al-Haa)". (Master's thesis at Umm Al-Qura University, Faculty of Da‘wah and Fundamentals of Religion, Department of Quran and Sunnah).

‘Amr Abdul Mun‘im Saleem, "Tahreer Qawaa‘id Al-Jarh wa Ta‘deel, wa Kaifiyyat Al-Bahth min Ahwaal Ar-Ruwaah, ma‘ Tadreebaat ‘Amaliyyah Ta‘yeen At-Taalib ‘ala Mumaarasah Haada Al-Fann". (1st ed., Daar Ibn Al-Qayyim, and Daar Ibn ‘Affaan. 1426 AH).

Al-Fasawi, Abu Yusuf Ya‘qub bin Sufyan, "Al-Ma‘rifah wa At-Taareekh". Investigation: Dr. Akram Diyaa Al-‘Amri. (1st ed., Madinah: Maktabah Ad-Daar, 1410 AH).

Al-Qushayri, Muslim bin Al-Hajjaaj Abu Al-Husain An-Naisaabuuri, "Saheeh Muslim". Investigation: Muhammad Fuad Abdul Baaqi. (1st ed., Daar Ihyaa Al-Kutub Al-‘Arabiyyah, distribution of Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah in Beirut, 1412 AH).

Al-Luhaydaan, Prof. Abdul ‘Azeez bin Saalih, "Qaraain At-Tarjeeh wa At-Tarjeeh, Qawaa‘id Nadhariyyah Tatbeeqiyyah". (1st ed., Riyadh: Daar At-Tadhmuriyyah, 1430 AH).

Al-Mizzi, Jamaaluddeen Abu Al-Hajjaaj Yusuf bin Abdir Rahmaan, "Tahdeeb Al-Kamaal fee Asmaa Ar-Rijaal". Investigation: Dr. Bashaar ‘Awaad Ma‘ruuf. (6th ed., Muassasah Ar-Risaalah, 1415 AH).

Muglutaai, bin Qaleej Abu ‘Abdillaah ‘Alaauddeen Al-Misri, "Ikmaal Al-Kamaal fee Asmaa Ar-Rijaal". Investigation: ‘Aadil bin Muhammad and Usaamah bin Ibrahim. (1st ed., Al-Faaruq Al-Hadeetha for Printing and Publication, 1422 AH).

An-Nawawi, Abu Zakariyyah Muhyiddeen Yahya bin Sharaf, "Tahdeeb Asmaa wa Al-Lugaat". Cared for and corrected and commentary: Sharikah Al-‘Ulamaa bi Musaa‘adah Idaarah At-Tibaa‘a Al-Muneeriyyah. (Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Prof. Jam'aan bin Ahmad Al-Zahrani, The Biography of 'Abbad bin Mansour (An Analytical Study), Journal of Islamic University in its 196 issue, vol. 1, Sha'baan 1442 AH.

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**The Treatise of Al-Imam Muhammad bin ‘Ali Al-Qaraafi (d. 856 AH) on Starting with Some Prayer Sentences in the Noble Qur‘an Study and Investigation** Dr. Mohammad Ibrahim Saif	9
2)	**An applied study of waqf (Hiatus) and Ibtidā(Resumption) According to Al-Imam Ibrahim bin Muhammad Al-Marandi(Died:After 588 A.H) in his book Qurratu ʿAynul-Qurra’ā - “The First Hizb Section of the Holy Qur’an as A Case Study”** Dr. Khalil bin Muhammad Al Taleb	43
3)	**Justifying the Overwhelmingly Reported (Mutawaatir) Farsh Readings through the Qur‘anic Script in the work of Ibn al-Qarrab titled: (Al-Shafi Fi Ilal al-Qiraat) (d.414 AH) - “Surat al-Baqara and Al-Imran - Compilation and Study"** Mohammad bin Abdul Kareem bin Paigham	95
4)	**Retractions of Ibn Al-Faras on Ibn Atiyah Collected and studied** Dr. Hamdan bin Lavi bin Jaber Al-Anzi	149
5)	**Depression According to the [Qur‘anic] Exegetes and the Psychologists in Light of the Glorious Qur‘an A Critical Analytical Study** Dr. Abbas bin Muhammad Bawazir	201
6)	**Composing the Ruling on the Narrator** Prof. Dr. Wael bin Fawaaz bin Ahmad Dakheel	259
7)	**Family Values in the Prophetic Sunnah An Explanation and Establishing** Prof. As-Saalih bin Sa'eed Uumaar	317
8)	**Water Demand Management Strategies and Their Impact - In light of the Prophetic Sunnah** Dr. Asmaa Muhammad Ameen Hassan Bani ‘Aamir	359
9)	**A Statement on the Hadith That Says: Night Prayer is "Mathnnā Mathnnā" By Imam Ahmad bin** Ali **bin Abdul Qadir al-Maqrīzī (845 AH) Investigation and Study** Dr. Ahmad Eid Ahmad Al-Atfi	401

No.	Researches	The page
10)	**Fiqh Rulings Related with the Dowry Of the Secret and the Dowry of the Public - A Comparative Jurisprudence Study and Judicial Applications** Dr. Fahd Ibn Saleh Al-Luhaidan	461
11)	**The Narrations of Imam Ahmad Described by Al-Hāfiẓ Ibn Rajab as 'Strange' in Fatḥ Al-Bārī: Collection and Study in the Madhab** Dr. Adel bin Eid Al-Khudaidi	519
12)	**Crowdfunding platforms - Juristic study** Dr. Hajed Abdulhadi Alotaibi	573
13)	**The Usūlī (Fundamentals of Fiqh) Connotations Derived from Legal Hadiths Related to Curse An Applied Study on the Rulings Concerning Women's Hair** Dr. Hanadi Rasheed Al-Sa'edi	605
14)	**The Additions of "Lubb Al-Usūl" by Zakariyyah Al-Ansāri (d. 926 AH) on "Jam' Al-Jawāmi'" -(The Section on Introductions) - Collection and Verification** Dr. Thaamir bin Abdir Rahman bin Umar Naseef	655
15)	**The Relationship of the Five Major jurisprudential Rules with the Fundamentals of Jurisprudence An Established Study** Dr. Jaafar bin Abd Al-Rahman bin Jameel Qassas	693
16)	**Provisions for Electronic Judicial Notification** Dr. Bader bin Abdullah Mohammad Al-Matrodi	745
17)	**Daʿwah Efforts for the Repentants Rehabilitation Center from Drug Abuse Obstacles and Ways to Improve them Field Descriptive Study** Dr Abdul Hameed bin Abdul Kareem Munshid Adh-Dhufairi	799

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif
(Editor-in-Chief)
Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
(**Managing Editor**)
Professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Baasil bin Aayef Al-Khaalidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor -in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 198 Year: 55 September 2021